



PROVISIONAL

A/35/PV.90

12 December 1980

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفسي مؤقت للجلسة التسعين

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الأربعاء ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠، الساعة ١٥ / ٠٠

(تونس)

السيد سليم

(نائب الرئيس)

الرئيس :

— تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة : [١٨]

(أ) تقرير اللجنة الخاصة

(ب) مشاريع قرارات

(ج) تقرير اللجنة الخامسة

— التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية : [٢١] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

(ج) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعاً من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services ,

room A-3550, 866, United Nations Plaza , مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٢٥البند ١٨ من جدول الاعمالتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

(أ) تقرير اللجنة الخاصة (A/35/23) و A/AC.109/593 الى A/AC.109/602 ، و A/AC.109/603 و Corr.1 و A/AC.109/606 و A/AC.109/608 و A/AC.109/610 و A/AC.109/612 و A/AC.109/614 و A/AC.109/615 و A/AC.109/617 و Corr.1 و A/AC.109/618 و A/AC.109/621 و A/AC.109/623 و A/AC.109/633 و A/AC.109/635 و A/AC.109/636 و Add.1 الى 3) ؛

(ب) مشاريع قرارات (A/35/413 ، المرفق الثاني ، و A/35/L.35 و A/35/L.36) ؛

(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/35/745) .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : كما اعلن الرئيس صباح اليوم ، اقترح ان يكون الوقت المحدد لاقفال قائمة المتحدثين في المناقشة العامة وتقديم مشروعات القرارات والتعديلات هـ الساعة الخامسة من بعد ظهر اليوم . وهذا من شأنه ان يمكن الجمعية العامة من ان تجرى تصويتها بعد ظهر غد ، وان تختتم نظرها لهذا البند من جدول الاعمال قبل يوم الجمعة ، وفقا لبرنامج العمل المتفق عليه . فاذا لم يكن هناك اعتراض ، فاني سأعتبر ان الجمعية العامة تقر هذا الاقتراح . وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : كما اود ايضا ان اذكر السادة الاعضاء بأنه ، كما اتفق على ذلك من قبل ، سوف تعقد جلسة عامة بمناسبة الذكرى العشرين للاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وذلك صباح يوم الجمعة الموافق ١٢ من كانون الاول / ديسمبر . وفي هذا الاطار وعلى اساس المشاورات ، فقد تم الاتفاق على دعوة الاشخاص التالية اسماؤهم الى الحديث في هذه المناسبة وهم ، الامين العام ، رئيس اللجنة الخاصة السيد عبدالله من ترينيداد وتوباغو ، رئيس مجلس الامم المتحدة لناميبيا السيد لوساكا من زامبيا ، رؤساء المجموعات الاقليمية . وحيث ان الكثير من الممثلين قد اهربوا عن رغبتهم في الحديث الا انه نظرا للوقت المحدود جدا المتاح

لنا ، فقد اتفق على ان يقتصر الحديث على اولئك الذين ذكرت اسما* هم توا ، واود ان اشكر السادة الاعضاء على تعاونهم في هذا الصدد . ولقد تلقينا رسائل من رؤساء الدول والحكومات ستعمم كوثائق رسمية للجمعية العامة .

والان ، سأعطي الكلمة لرئيس اللجنة الخاصة المعنية بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، السيد عبدالله من ترينيداد وتوباغو .

السيد عبدالله (ترينيداد وتوباغو) (رئيس اللجنة الخاصة المعنية بتنفيذ منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة) (اللجنة الخاصة للـ ٢٤) (الكلمة بالانكليزية) : نظرا لان الجمعية العامة على وشك ان تبدأ استعراضها السنوى للموقف فيما يتعلق بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فاني اود نيابة عن اعضاء لجنة الـ ٢٤ الخاصة واصالـة عن نفسي ان اعبر عن عميق اغتباطنا لحقيقة ان النقاش يجرى هذا العام باشتراك مندوب الجمهورية المستقلة لزيمبابوى ، كدولة عضو ذات سيادة في هذا المحفل . والواقع اننا في اطار العمل المتعلق باللجنة الرابعة خلال الدورة الحالية ، قد لاحظنا ذلك الاسهام النشط والبناء الذي قام به وفد زيمبابوى ، ولا يخامرني ادنى شك في ان مداولات الجمعية العامة بشأن البند المعروف علينا سوف تعزز بوجوده بيننا اليوم .

وبصفتي رئيسا للجنة الخاصة المعنية بتنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فاني اود ان استرعي انتباه السادة الاعضاء الى تقرير اللجنة الخاصة المتعلق بعملها خلال عام ١٩٨٠ والوارد في الوثيقة A/35/23 .

ان التقرير الذي يتعلق بالاضافة الى امور اخرى - بالبند الثامن عشر من جدول الاعمال ، قد تم تقديمه وفقا للفقرة الثانية عشرة من قرار الجمعية العامة ٣٤ / ٩٤ الصادر في الثالث عشر من كانون الاول / ديسمبر عام ١٩٧٩ ، بشأن تنفيذ الاعلان .

وكما سبق ان اعلنت ، فان من بين التطورات الايجابية التي حدثت خلال عام ١٩٨٠ ، حصول زيمبابوى على الاستقلال في نيسان / ابريل ، وقد كان ذلك مبعث سرور خاص للجنة الخاصة ، اذ انه يمثل تتويجا لنضال طويل ومرير مليء باراقة الدما* والتضحيات من جانب شعب هذا البلد الشجاع .

ان تحقيق جمهورية فانواتو للاستقلال وقبول سانت فنسنت وجزر غرينادين كعضو في المنظمة خلال هذا العام ، كانا بالمثل مبعث رضا لنا جميعا ، ان هذين البلدين كانا على جدول اعمال اللجنة الخاصة منذ بداية تشكيلها .

وثمة ناحية ايجابية اخرى من عملنا هذا العام تتصل بارسال اللجنة لثلاث بعثات زائرة ، اثنتان منها في نيسان /ابريل وتشرين الثاني /نوفمبر الى جزر تركس وكايكوس ، وواحدة في تموز/يوليه الى جزر كوكس (كيلنج) . ان تلك البعثات الزائرة - كما اعترفت الجمعية مرارا وتكرارا - تلعب دورا له قيمته في تمكين الامم المتحدة من الحصول على معلومات مباشرة عن الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية وغيرها من الظروف الاخرى السائدة في المناطق المستعمرة ، وكذلك في توفير السبل للتعرف مباشرة على رغبات واماني الشعوب المعنوية بالنسبة لوضعها في المستقبل . وبالتعاون المستمر مع الدول القائمة بالادارة في هذه المستعمرات ، فان اللجنة الخاصة يحدوها الامل في ان تتمكن من ايفاد المزيد من البعثات الزائرة في الوقت المناسب . وفي هذا الصدد ، فان اللجنة الخاصة قد قبلت بامتنان دعوتين وجهتا اليها من جانب حكومتي نيوزيلندا والولايات المتحدة لايفاد بعثات زائرة في عام (١٩٨١) الى اقليمين تحت ادارتهما ، وهما على التوالي توكلو وساموا الامريكية .

وخلال ذلك العام ، فان اللجنة الخاصة قد واصلت دراستها لانشطة المصالح الاجنبية الاقتصادية وغيرها من المصالح الاخرى التي تعوق تنفيذ الاعلان . وكما يدرك السادة الاعضاء ، فانه على اساس توصيات اللجنة الخاصة بشأن هذا الموضوع ، قامت اللجنة الرابعة بتقديم توصياتها الى الجمعية العامة ، وهي التي وردت في القرار ٣٥ / ٢٨ الصادر في الحادي عشر من تشرين الثاني /نوفمبر . كما واصلت اللجنة ايضا النظر في الانشطة والترتيبات العسكرية من جانب القوى الاستعمارية في الاقليم الواقعة تحت ادارتها التي يمكن ان تعوق تنفيذ الاعلان ، وقد توصلت الى اتفاق في الرأي بشأن هذه المسألة .

كذلك تعهدت اللجنة الخاصة باجراء دراسة عن تنفيذ الاعلان من قبل الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المرتبطة بالأمم المتحدة . و اذا كان التعاون المتزايد للشعوب المعنية في اطار برنامج الأمم المتحدة الانمائي مع عدد من الوكالات المتخصصة هو أمر يستحق الترحيب وتطور مشجع الا أن اللجنة الخاصة تعتبر أن المساعدة والتأييد المتوافر حتى الآن لا يزال يقصر عن تحقيق الموازنة بالنسبة للاحتياجات الحيوية لتلك الشعوب . ولذلك ، تناشد اللجنة بصورة ملحة للغاية جميع المنظمات المعنية لكي تكثف جهودها للوفاء باحتياجات الشعوب المستعمرة . ان هذه الاعتبارات وغيرها من الاعتبارات الأخرى ، قد وردت في القرار ٣٥ / ٢٩ الذي أقرته الجمعية العامة في الحادي عشر من تشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام بشأن البند المتعلق بهذا الأمر .

أما بالنسبة لناميبيا ، فرغم جميع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ، فان شعب هذا الاقليم لم يحقق بعد حقوقه الأساسية وحرية . ان موقف جنوب افريقيا تجاه تلك الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية وعادلة تقوم على أساس ممارسة شعب ناميبيا الحرة لحقه الثابت في تقرير مصيره داخل ناميبيا متحدة ، قد اتسم بالمرادفة الرامية الى الابقاء على سيطرتها غير القانونية على هذا الاقليم الدولي وتعزيزها . ان هذه الاعتبارات كلها كانت وراء صياغة مقرر اللجنة الخاصة في التنديد بحكم الأقلية في جنوب افريقيا وتحديدها المستمر لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ، وفي أن تؤكد مرة أخرى المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة تجاه هذا الاقليم الدولي . كذلك نددت هذه اللجنة أيضا بالمصالح الاقتصادية للجنوب الافريقي وغيرها من المصالح الأجنبية الأخرى التي تواصل سلب الموارد البشرية والطبيعية لذلك الاقليم ، وطالبت بأن يتوقف هذا الاستغلال فورا .

ان اللجنة قد رأت أنه لزاما على المجتمع الدولي أن يكثف من تأييده لشعب ناميبيا ، وممثلته الشرعي منظمة سوابو ، في كفاحه العادل لتحقيق الاستقلال والوحدة الوطنية في ناميبيا الحرة . وفي هذا الصدد ، فقد ناشدت اللجنة الخاصة جميع الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة وغيرها من الأجهزة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أن تقدم كل المساعدة المادية والمعنوية لشعب ناميبيا المضطهد . وعلاوة على ذلك ونظرا لتزايد استخدام القوة من قبل جنوب افريقيا لدعم سيطرتها غير الشرعية ورفضها الانصياع لقرار مجلس الأمن ٣٨٥ لعام ١٩٧٦ وأعمال العدوان المتكررة من قبلها ضد

الشعوب والبلدان المجاورة ، فقد أوصت اللجنة مجلس الأمن أن ييحث اتخاذ اجراءات فعالة بمقتضى الفصل السابع من الميثاق .

ولقد أتيحت لي الفرصة بالفعل لكي أوضح في اجتماع اللجنة الرابعة خلال هذه الدورة ، أن اللجنة الخاصة قد قامت ببحث متعمق للوضع السائد في الأقاليم الأصغر المستعمرة في عام ١٩٨٠ ، بما في ذلك - كما أشرت منذ برهة وجيزة - ايفاد ثلاث بعثات زائرة . وعلى أساس الفحص الدقيق المتمحصر الذي تم بالنسبة لتلك الأقاليم ، قدمت اللجنة سلسلة من التوصيات المحددة والتي تتصل بشكل خاص بالأوضاع السائدة هناك .

وبناءً على توصية من اللجنة الرابعة ، أقرت الجمعية العامة بالفعل ما يربو على ستة عشر مقراً بشأن الأقاليم المعنية ، وقد ترجمت هذه المقررات تماماً التوصيات ذات الصلة للجنة الخاصة ، ولذا فأنني لا أنوى أن استفيض في الحديث بشأن هذا الأمر في هذه المرحلة . ويكفي أن أقول انه انطلاقاً من مقررات الجمعية هذه ، ستواصل اللجنة الاستمرار في التعاون مع الدول المعنية بالادارة في هذه المستعمرات ، وتستعرض التقدم الذي أحرزته تلك الأقاليم نحو الاستقلال ، وتقديم المزيد من التوصيات هنا في الدورة السادسة والثلاثين للجمعية العامة .

وكذلك أولت اللجنة الخاصة اهتماماً له قيمته لمشكلة الاعلام ونشر المعلومات بشأن جميع جوانب عملية تصفية الاستعمار . وأخذنا في الاعتبار الحاجة الملحة لتكثيف الأنشطة في هذا الميدان ، توصي اللجنة الخاصة - بين أمور أخرى - بضرورة التأكيد بصورة خاصة من جانب الأمين العام على نشر المعلومات على أوسع نطاق ممكن فيما يتعلق بالنضال الذي تخوضه منظمة سوابو من أجل تحرير ناميبيا ، وأن يتم توزيع النصوص الأساسية على نطاق أوسع ، كما يجب أن تكون القرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار مؤثرة ، وأن يتم توزيع المواد الاعلامية المتصلة بتصفية الاستعمار بصورة متزايدة من خلال مراكز الأمم المتحدة للاعلام في جميع أنحاء العالم ، بغية تعبئة الرأي العام لتأييد شعوب الأقاليم التي تزن تحت نير الحكم الاستعماري .

أما بالنسبة للاحتفال بالذكرى العشرين للاعلان ، فأمام الجمعية العامة نص مشروع قرار يتضمن برنامج عمل للتنفيذ الكامل للاعلان ، أعدته اللجنة الخاصة لتتظره الجمعية . وباعتماد خطة العمل ، فان الجمعية قد توصي - بين أمور أخرى - بأنه يتعين على الدول الأعضاء أن تقدم كل العون المادي

والأدبي اللازم للشعوب المستعمرة ، وأن تكثف جهودها من أجل تنفيذ القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ولمجلس الأمن . ان خطة العمل قد تطالب الجمعية العامة أيضا بأن تسترعي نظر مجلس الأمن الى الحاجة الى مواصلة ايلاء اهتمام خاص لتلك الأوضاع التي تحرم فيها الشعوب من حقها في تقرير المصير ، وتشكل تهديدا للأمن والسلم وتعرضهما للخطر ، وأن ينظر مجلس الأمن بصفة خاصة في فرض عقوبات اقتصادية الزامية بما في ذلك حظر ارسال البترول الى جنوب افريقيا ، واتخاذ تدابير الزامية لانهاء جميع أنواع التعاون العسكري والنووي مع نظام الفصل العنصرى .

وقيل أن أختتم كلمتي ، أود أن أعرب عن امتناني لأعضاء اللجنة الخاصة وصفة خاصة زملائي في المكتب السفير جلاجاكينغ من سيراليون والسيد هلسكوف من الدانمرك والسيد بنانكا من تشيكوسلوفاكيا لتأييدهم المستمر وعلمهم الشاق وتعاونهم معي مما يسر مهمتي كرئيس للجنة . كما أعبر عن عميق امتناني للأمين العام الذى ساعد بسخاء على مر العام في جميع مراحل عمل اللجنة . كما أود أيضا أن أشيد اشادة خاصة بوكيل الأمين العام للشؤون السياسية والوصاية وانهاء الاستعمار السيد ايسوفوس . جيرجاكوى لتعاونه الوثيق ومساعدته لي في الاضطلاع بمسؤولياتي . وأخيرا ، فأنني على يقين من أنني أعبر عن المشاعر العامة للأعضاء حين أقول ان الأمل يحدوني في أنه لن يمضى وقت طويل الا ويصبح الاستعمار صفحة من صفحات الماضي ، وتصبح عالمية عضوية المنظمة حقيقة واقعة في القريب العاجل .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن أعطي الكلمة لمندوب اثيوبيا ليقدّم مشروعى

القرارين A/35/L.35 و A/35/L.36 .

السيد سيفو (اثيوبيا) (الكلمة بالانكليزية) : انه لما يشرف وفد اثيوبيا أن يقدم

مشروعى القرارين الواردين في الوثيقتين A/35/L.35 و A/35/L.36 نيابة عن مقدميهما تحت بند جدول الأعمال المعنون " تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " .

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.36 مقدم من جانب كل من جزر البهاما ، وبربادوس ،

وينن ، ومصر ، واثيوبيا ، وغرينادا ، وغيانا ، والهند ، واندونيسيا ، وساحل العاج ، وجامايكا ،

وليبيريا ، ومدغشقر ، ونيجيريا ، وباكستان ، والفلبين ، ورومانيا ، وسانت لوسيا ، وسيراليون ، وسورينام ، وترينيداد وتوباغو ، وتونس ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وفييت نام ، ويوغوسلافيا وزامبيا . أما المشروع الخاص بتنفيذ الاعلان والوارد في الوثيقة A/35/L.35 ، فهو مقدم من جانب نفس وفود الدول المذكورة بالاضافة الى ايران وفرنزويلا .

وكما يمكن أن يلاحظ من النص ، فان مشروع القرار المتعلق بتنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والوارد في الوثيقة A/35/L.35 هو مشروع قرار شامل يتناول الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية لعملية تصفية الاستعمار . وفي الجزء الخاص بالمنطوق يعيد مشروع القرار تأكيد قرارى الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) و ٢٦٢١ (د - ٢٥) ، وعلاوة على ذلك فانه يؤكد مرة أخرى شرعية النضال من أجل الاستقلال بجميع الوسائل اللازمة .

وفي الوقت الذي يوافق فيه على تقرير لجنة ال ٢٤ الخاصة ، فان مشروع القرار يطلب كذلك الى اللجنة الخاصة أن تواصل جهودها من أجل التنفيذ الكامل والفعال لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وبالإضافة الى ذلك ، فان ادارة أنشطة المصالح الاقتصادية الأجنبية وغيرها التي تعرقل عملية تصفية الاستعمار وطلب الانسحاب الفوري وغير المشروط للقواعد العسكرية والمؤسسات العسكرية من الأقاليم المستعمرة ، يحتلان مكانا بارزا في الجزء الخاص بالمنطوق من مشروع القرار .

ان الدور المشجع الذي لعبته الأمم المتحدة في عملية تصفية الاستعمار معروف جيدا ولا حاجة بي الى ذكره بالتفصيل . ومع ذلك ، فمن أجل جعل هذا الدور الايجابي لمنظمتنا وكذلك العملية العامة لتصفية الاستعمار معروفين ومقدرين بشكل عام ، وبصفة خاصة بين تلك الشعوب التي مازالت خاضعة للحكم الاستعماري ، فلقد قدمنا مشروع قرار آخر وارد في الوثيقة A/35/L.36 . ان جوهر مشروع هذا القرار ، على ما أعتقد ، قد ورد في الفقرة ٢ من المنطوق حيث تقول :

” تؤكد من جديد أهمية القيام ، على أوسع نطاق ممكن ، بنشر المعلومات عن شروء الاستعمار وأخطاره ، وعن الجهود التي تتأبر الشعوب المستعمرة على بذلها من أجل تحقيق تقرير المصير والحرية والاستقلال ، وعن المساعدة التي يقدمها المجتمع الدولي بخية ازالة ما تبقى من آثار الاستعمار بجميع أشكاله ” .

وفي هذا الجهد الذي يستحق البذل ، فان مسؤولية خاصة تقع على الأمين العام وعلى جميع الدول والوكالات المتخصصة وغيرها من المنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة ، بالإضافة الى المنظمات غير الحكومية التي تهتم بصفة خاصة بتصفية الاستعمار . ولا يمكنني في هذا الصدد الا أن أبرز الحاجة الملحة للتعاون الكامل من جانب الدول القائمة بالادارة ، وهو ما يأمل مقدمو المشروع أن يكون في الطريق .

وبالنظر الى أن هذا العام يعتبر العيد العشرون لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، فان مقدمي مشروع القرار بهذه المناسبة التاريخية يحثون على اعتماد مشروع القرارين بالأغلبية الساحقة التي يستحقانها .

السيد رامفول (موريشيوس) (الكلمة بالانكليزية) : انني أتحدث اليوم في الوقت الذي تحتفل فيه الجمعية العامة بالعيد العشرين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . والى جانب الاعلان العالمي لحقوق الانسان ، الذي نحتفل بعيده اليوم ، فان الاعلان الوارد في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ربما أصبح أهم وثيقة أقرتها الجمعية في عمرها الذي يبلغ خمسة وثلاثين عاما . والواقع أنه من الانصاف أن نقول ان أثر الاعلان الفعلي كان أعظم من أثر ذلك الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ومنذ عشرين عاما بعد اعتماد ذلك القرار وخمسة وثلاثين عاما من التوقيع على ميثاق سان فرانسيسكو ، فان الاستعمار قد استؤصلت شأفته من معظم أرجاء المعمورة . ان الجهود الرائدة لبلدان مثل الهند ، التي في أواخر الأربعينات استرعت انتباه هذه الجمعية الى الحالة في الاقليم الذي يعرف اليوم بناميبيا والتمييز الذي عانى منه مواطنو الهند وباكستان فيما كان يعرف في ذلك الوقت باتحاد جنوب افريقيا ، قد تدعمت أكثر في مؤتمر باندونج الذي عقد عام ١٩٥٥ والذي شهد أول تجمع لزعماء بلدان افريقيا وآسيا . ولقد كان هذا بدوره حافزا لأن تعتمد هذه الجمعية في عام ١٩٦٠ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، والذي أصبح بمثابة ميثاق حرية للبشرية .

ان هذه الفرصة التي تهيئها لنا هذه المناسبة ، تتيح لنا سببا لكي نهنئ أنفسنا لأنه في العشرين عاما التي انقضت منذ اعتماد ذلك الاعلان ، فان حوالي خمسة وأربعين بلدا منها بلدى وأكثر من مائة مليون شخص قد حققوا الحرية والاستقلال . وهذا يجعلنا نفكر أيضا في أنه لا يزال هناك أربعة وعشرون اقليما معروفة بالأقاليم تحت الوصاية أو التي لا تتمتع بالحكم الذاتي وأن نتذكر أيضا أن التحرر السياسي لم يكن مصحوبا بالضرورة باستقلال اقتصادى .

وفي الجنوب الافريقي لا يزال هناك شكلان من الاستعمار والعنصرية ، وهما ناميبيا وجنوب افريقيا . ولقد مضت أربعة وثلاثون عاما ، منذ أن عرضت لأول مرة مسألة جنوب غرب افريقيا التي كانت تعرف حينئذ بناميبيا ، أربعة عشر عاما منذ أعلنت هذه الجمعية أن وجود جنوب افريقيا في ناميبيا غير شرعي ، وتسعة أعوام منذ أعادت محكمة العدل الدولية تأكيد عدم شرعية وجود جنوب افريقيا في ناميبيا ، وسبعة وعشرون شهرا منذ أن أعتد مجلس الأمن قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي يدعو

الى تنفيذ الخطة التي طرحتها الدول الغربية الخمس . اننا ان نذكر ذلك انما نذكر أنفسنا بالصبر والصمود اللذين أبداهما المجتمع الدولي عند نظار هذه القضية . ومن الواضح أنه اذا كان على الأمم المتحدة ألا تفقد الثقة فيها ، فقد حان وقت العمل لا الكلام .

ان حكومتي يحدوها الأمل في أن المؤتمر الذي سوف يعقد في بداية كانون الثاني /يناير - وأظن أنه سوف يعقد في ذلك الوقت ، ولست متأكدا من ذلك - بين جنوب افريقيا ومنظمة سوابو سوف يؤدي الى تنفيذ الخطة من خلال الخطوط التي رسمها الأمين العام في تقريره الوارد في الوثيقة S/14266 . وانني أكرر أن هذا هو ما نأمله ، اذا ما كان لنا أن نتفاعل ويحدونا الأمل في النجاح . فاذا ما بدا أن هذا التفاؤل ليس له ما يبرره وأن المؤتمر سوف يكون مجرد ذريعة أخرى من جانب جنوب افريقيا لعدم التحرك ، فان الوقت حينئذ يكون قد حان لكي يلجأ مجلس الأمن الى اجراءات ضرورية بمقتضى الميثاق لكي يجبر جنوب افريقيا على أن تتصاع للمطالب الشرعية للمجتمع الدولي . وتأمل البلدان الافريقية في أنه لن يستخدم عضو دائم في مجلس الأمن حق الفيتو لكي يحول دون اتخاذ الاجراءات المناسبة ، ولكن بغض النظر عما اذا اعتمدت هذه الاجراءات أو لم تعتمد فمن الواضح أن هناك جهدا رئيسيا يجب أن تقوم به هذه المنظمة لاعلام المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة الرأي العام الغربي ، عن الحالة في ناميبيا والحاجة الى فرض اجراءات فعالة ضد جنوب افريقيا . ان هذا بدوره يتطلب جهدا اعلاميا من جانب الأمم المتحدة لمواجهة دعاية جنوب افريقيا وحلفائها التي تهدف الى تضليل الرأي العام بشأن حقائق الجنوب الافريقي .

وما زالت أيضا هناك مشاكل استعمارية من بينها تلك الخاصة بالأقاليم الصغيرة ، سوف تتنازل تشغل بال المنظمة في السنوات القادمة . ومن ثم تتجلى أهمية خطة العمل الواردة في الوثيقة A/35/413 التي أقرتها اللجنة الخاصة (لل ٢٤) .

ان مشروع القرار الموكب للخطة يتضمن نصا هاما ان أنه يرفض أى اتفاق وأية ترتيبات أو أعمال من جانب واحد تتجاهل أو تنكر أو تتعارض مع الحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب التي ترح تحت السيطرة الاستعمارية في تقرير المصير والاستقلال . ولا أتصور أن أى وفد موجود في هذا المحفل يمكن أن يعترض أو أن يخالجه الشك فيما يتعلق بهذه الفقرة ، انه ان يفعل ذلك ، فان هذا يعني أن هناك دولا أعضاء تعتقد أن معاهدة بين الطرفين تحرم أو تنكر حق تقرير المصير على الشعب في اقليم مستعمر أو أن عملا من جانب واحد يتعارض مع الحق ، يعتبر أمرا قانونيا .

ان هذا يعني أنه في ١٩٨٠ فان البيع أو شراء أو تحويل الأقاليم التي تترج تحت الحكم الاستعماري ، لا يزال صفة قانونية ملزمة . اننا انا فعلنا هذا ، فسوف نفتح الأبواب لمؤتمر برلين جديد ، وسنقول ان السيادة على بلد مستعمر هي في يد البلد المستعمر وليست في يد الشعب الذي يترج تحت نير الاستعمار ، وهذا يتعارض وما ذكرته محكمه العدل الدولية في رأيها الاستشاري عن الصحراء الغربية عام ١٩٧٥ . وعلاوة على ذلك فان لجنة القانون الدولي خلال تدوينها للقانون ، قد ذكرت في مناسبات عدة أن حق تقرير المصير المكرس في القرار ١٥١٤ (د-١٥) قد أصبح حجة آمرة في القانون الدولي لا تسمح بالخروج عليها . وقد بيد و مناسبا في العمام العشرين لاعتماد القرار ١٥١٤ (د - ١٥) أن نذكر دون موارد الطبيعة الجوهرية لحق تقرير المصير للشعوب التي تخضع للسيطرة الاستعمارية .

ان خطة العمل ذاتها تتضمن عناصر جديدة قليلة لم تنظرها الجمعية العامة في الماضي ، ولكنها تجمع في صعيد واحد العناصر الكبرى التي ظهرت في مجال تطبيق الاعلان . ومن هنا فان الاشارة الى الأنشطة والممارسات للمصالح الأجنبية والاقتصادية وغيرها في الأقاليم المستعمرة والتأكيد على حق الشعوب المستعمرة في السيادة المستمرة على مواردها الطبيعية ، لهما أهمية كبيرة فيما يتعلق باتفاقية قانون البحار الجديدة المزمع ابرامها في عام ١٩٨١ ، ومن هنا أيضا تنبع الحاجة الى عدم تشجيع أو منع تدفق المهاجرين والمستوطنين الى الأقاليم المستعمرة ، وهنا أود أن أضف بوضوح جنوب افريقيا وفلسطين المحتلة ، مما يخل بالتركيب الديموغرافي لهذه الأقاليم كما أن من شأنه أن يشكل عقبة كبرى أمام ممارسة حق تقرير المصير لشعوب هذه البلاد والأقاليم . ان الخطة تدعم الولاية الممنوحة للجنة الخاصة لمواصلة دورها الاشرافي على هذه الأقاليم التي لم تستطع بعد أن تمارس حقها في تقرير مصيرها وتحقيق استقلالها . كما تهيب الخطة بالأمم المتحدة أن تكثف جهودها في نشر المعلومات الخاصة بتصفية الاستعمار بجميع الطرق الممكنة بما في ذلك المطبوعات والاذاعة والتليفزيون .

وهنا أصل الى مشروع قرار آخر يتعلق بنشر المعلومات المتعلقة بتصفية الاستعمار وارد في الوثيقة A/35/L.36 . ان هذا المشروع لا يتضمن أية نقاط تثير جدلا ، ويحدوني الأمل في أن تقره الجمعية العامة باتفاق الرأي . انه يؤكد على أهمية الاعلام كوسيلة لتعزيز أهداف ومقاصد

الاعلان الخاص بتصفية الاستعمار ، ويبرز الأهمية المتزايدة للدور الذي يلعبه عدد من المنظمات غير الحكومية في ميدان تصفية الاستعمار ، كما يطالب بتكثيف نشاط وحدة الدراسات الخاصة بالمعلومات عن تصفية الاستعمار والتي أنشئت في اطار ادارة الشؤون السياسية والوصاية وتصفية الاستعمار بمقتضى قرار الجمعية العامة ٣١٦٤ (د - ٢٨) ، ويهيب من أجل ذلك بالأمين العام أن يدعم الوحدة المذكورة بالموظفين وبالموارد كما أوصت اللجنة الخاصة في تقريرها .

انني على يقين من أنني أستطيع أن أتحدث باسم عدد كبير من الوفود عندما أقول ان الدراسات التي نشرتها الوحدة المعنية بتصفية الاستعمار ، قد أثبتت فائدتها الخاصة وأهميتها ليس بالنسبة لبعثاتنا ووزارات خارجيتنا فحسب وانما أيضا بالنسبة للدارسين والجامعات . ومع ذلك ، فان الوحدة لا تزال في حاجة الى عدد كاف من الموظفين ، بحيث لا نكاد نستطيع أن نسميها وحدة . ومن الواضح أنها لا تستطيع أن تنتج ذلك الكم من المواد الذي كان متصورا أن تنتجه عندما قامت . وليست هذه دعوى الى بعثرة المال ، وانما نحن نريد أن نضمن استمرار الوحدة في نشر المواد الممتازة وبمعدل أكثر ، هذا الى جانب مواد أخرى أقل تعمقا تستهدف الجمهور العام .

وقبل أن أختتم كلمتي وكما ذكرت آنفا ، فان النطاق السياسي لم يواكبه بالضرورة استقلال اقتصادي . ان الدول الافريقية تدرك هذه الحقيقة الآن بعد تجارب مريرة في هذا الميدان . ولقد تم وضع برنامج للعمل يستهدف حل المشكلة الصعبة الخاصة باستراتيجية التنمية الاقتصادية في افريقيا والمعروفة " بخطة عمل لاغوس " .

ويحدوني الأمل ، عندما نجتمع مرة أخرى لنحتفل بالعيد الثلاثين لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، في أن نحتفل أيضا بالاستقلال الحقيقي ألا وهو الاستقلال الاقتصادي لجميع البلدان والشعوب .

السيد ترويانوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

لقد انقضى عشرون عاما منذ الوقت الذي وافقت فيه الجمعية العامة على وثيقة تاريخية ألا وهي اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وفي هذه المناسبة ، فان الأمين العام للجنة المركزية للاتحاد السوفياتي السيد ليونيد بريجينيف قد وجه الى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة الرسالة التالية :

” الوفود الموقرة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة . انني أخاطبكم بمناسبة ذكرى تاريخ هام في تاريخ كفاح الشعوب من أجل الحرية والتقدم ، ألا وهي الذكرى العشريين لاعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

” ان الاعلانات والقرارات التي اعتمدها الأمم المتحدة قد تضمنت مطالبات بتصفيحة جميع الأنظمة الاستعمارية وتأكيد شرعية كفاح الشعوب المستعمرة من أجل التحرر الوطني ، وقد دعت جميع الدول الى أن تساندها ماديا ومعنويا في هذا الكفاح . وانا فعلت ذلك ، فان الأمم المتحدة قد ارتفعت بمهمة القضاء على الاستعمار بحيث أصبحت من أهم المشاكل في السياسة العالمية ، ورسمت لحركات التحرر الوطني مسارا واضحا معترفا به في العالم .

” ان ذلك الانجاز من أهم انجازات الأمم المتحدة خلال سني نشاطها . ان الشعب السوفياتي ليشعر بالفخر أن بلده هو الذي كان وراء اثاره هذه القضية .

” ان السنوات التي أعقبت اقرار الاعلان قد شهدت انهيار جميع الامبراطوريات الاستعمارية ، وان رايات الاستقلال الوطني لتترف الآن خفاقة في عشرات من الدول الجديدة التي يتعاضد اسهامها في حل المشاكل الجوهرية المعاصرة .

” ومع ذلك ، فان الاستعمار لم يقض عليه القضاء المبرم بعد ، فلاتزال هناك بوثة للعنصرية الاستعمارية في الجنوب الافريقي ، وان نظام الفصل العنصري اللاانساني في جنوب افريقيا ليشكل تحديا للأمم المتحدة ولقراراتها . ان العنصريين في جنوب افريقيا قد أبقوا على سيطرتهم على ناميبيا . ويؤمن الاتحاد السوفياتي بأنه في اطار تعزيز الحركات الشعبية للتحرر الوطني ، فان أكثر المهام الحاحا والتي تواجه الأمم المتحدة تتمثل في ضمان الاستقلال الحقيقي لشعب ناميبيا التي تعتبر منظمة سوابو ممثله الشرعي الوحيد ، وفي القضاء المبرم على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

” ويجب تنفيذ الاعلان دون تأخير وبشكل كامل ، وانه يجب أن يمتد على جميع الأقاليم الأخرى التي لا تزال ترزح تحت نير الاستعمار . انه من واجب الأمم المتحدة أن تفعل كل شيء ممكن حتى لا يبقى شعب أو فرد تحت نير الاستعمار .

” وفي نفس الوقت ، ومن حق بل ومن واجب الأمم المتحدة أن ترفع صوتها عالياً ضد جميع مظاهر السياسات الاستعمارية الجديدة واستغلال الدول الفتية المستقلة عن طريق الاحتكارات الامبريالية والتدخل في شؤونها الداخلية واعلان أقاليم تلك الدول بما يطلق عليه مناطق مصالح حيوية لبعض القوى العظمى تقيم عليها قواعد عسكرية أجنبية ونقاط قوية .

” ان خبرة الاقتصاد الوطني والتركيب السياسي للدول الفتية المستقلة يؤكدان أيضا حقيقة انه من أجل حل المشكلات الصعبة التي تواجهها ، فانه من الضروري أن تعمل على زيادة الجهود التي تكفل ازالة خطر الحرب وأن تبذل قصارى جهدها من أجل كبح جماح سباق التسلح وأن تصون وأن تقوى الانفراج الدولي . وفي ظل ظروف السلم فانه من الممكن تحسين شروط أحوال المعيشة لتلك الشعوب ، وأن تعمل على وضع نهاية للفقر والمرض والتأخر الحضارى ، وهي أمور متوارثة من ماضيها الاستعماري .

” أما عن الاتحاد السوفياتي ، فانه سوف يستمر بكل تصميم في تأييد دعم السلم ، وتعزيز الانفراج ، ووقف سباق التسلح ، والتصفية النهائية للاستعمار وآثاره في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ونحن على استعداد تام للتعاون مع جميع الدول في هذه الاتجاهات الهامة من السياسات العالمية ” . توقيع : ليونيد بريجنيف .

وهذه هي نهاية رسالته .

ولأكثر من عشرين عاما مضت ، بذلت الأمم المتحدة أقصى جهدها من أجل تشجيع التنفيذ المبكر للاعلان الخاص بتصفية الاستعمار . ان اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة المعنية بتنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، قد تابعت باهتمام الموقف في الأقاليم المستعمرة وأعدت التوصيات ذات الصلة ، ونود أن نعرب عن امتناننا لهذه اللجنة على ما قامت به من عمل .

ان الجمعية العامة تدرس الموقف فيما يتعلق بتصفية الاستعمار عام بعد عام . وانا تابعدنا نتائج العقد الأول بعد اعتماد اعلان تصفية الاستعمار ، فاننا نجد أن الجمعية العامة في دورتها الخامسة والعشرين قد اعتمدت برنامج عمل خاص بهدف تنفيذ الاعلان تنفيذاً كاملاً .

ان ذلك البرنامج وقرارات أخرى صدرت عن الجمعية العامة ، قد كررت تأكيد الحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب المستعمرة في كفاحها بجميع الوسائل ضد القوى المستعمرة التي تضرب عرض الحائط بتطلعات الشعوب الى الحرية والاستقلال . وفي نفس الوقت ، فقد دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى منح الشعوب المستعمرة ، في كفاحها ، جميع أشكال التأييد المادي والمعنوي الضروري .

ان مجلس الأمن قد كرر أيضاً تأييده لكفاح الشعوب المناضلة ضد الاستعمار والأنظمة العنصرية وقال كلمته في هذا الصدد .

وعبر الأعوام القليلة الماضية فان كفاح التحرير الوطني واستقلال الشعوب بتأييد من جميع القوى التقدمية للمجتمع الدولي قد أحرز نجاحات هائلة ، وانهارت الامبراطوريات الاستعمارية ، وتحللت مئات الملايين من الأفراد ونفضوا عنهم قيود الاستعمار ، كما ان أكثر من خمسين دولة فتية جديدة قد بدأت وجودها المستقل . وعاماً بعد عام فقد أسهمت هذه الدول بتأثير متزايد على طريق الأحداث في السياسات العالمية ويتزايد دورها في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية ، مما يؤكد ما قاله مؤسس الاتحاد السوفياتي فلاديمير لينين منذ أكثر من نصف قرن مضى من أن الشعوب المستعمرة بعد يفظتها سوف تتولى دورها التاريخي باتخاذها عملاً ايجابياً في تحديد مصير العالم ، وقد برهنت الأحداث على صحة هذا القول .

وعلى البلدان الفتية التي حررت نفسها من نير الاستعمار واجب أن تشن كفاحاً شرساً ضد الامبريالية ، وفي نفس الوقت عليها أن تحل وأن تزيل آثار المشاكل التي أورثها الاستعمار لياهما من جميع جوانب حياتها الداخلية وكذلك الشأن في نطاق علاقاتها الدولية . ان الامبريالية تبذل كل ما في استطاعتها لكي توقف حركة البلدان والشعوب المحررة تجاه التقدم وتحاول تقييدها بسلاسل الاستعمار الجديد وتستمر في سلب مواردها الطبيعية .

ان الاتحاد السوفياتي قد أيد دائماً تطلعات جميع الشعوب بالنسبة الى الزالة

المبكرة لعبه الميراث الثقيل الذي خلفه الاستعمار القديم ، كما أيد أيضا المطالب الحقنة للبلدان النامية من أجل تشكيل علاقات اقتصادية دولية تقوم على أساس المساواة دون أي نوع من التمييز . وهذا شرط لا غنى عنه لتحقيق هدف تأمين السلم والأمن الدولي ، وللحفاظ على تعزيز الانفراج الدولي وكبح جماح سباق التسلح .

ان التقدم الرائع الذي أحرز بالنسبة الى عملية تنفيذ الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، انما يخدم تأكيد الحقيقة المقلقة القائلة بأن تلك العملية لم تستكمل بعد استكمالاً تاماً . ان الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري ، مازالت جميعها تسم المناسخ الدولي وتعتبر مصدر توتر خطير ونزاع وتهديد للسلم والأمن الدولي .

ان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد أبدت قلقها واهتمامها بصفة خاصة بالنسبة الى الموقف المتطور في الجنوب الافريقي . ان رأس الجسر التي شكلها الاستعمار والعنصرية والتي حاولت الحفاظ على وجودها ، تعتبر نوعاً من المفارقة التاريخية بالنسبة الى مجرى التاريخ وهي مفارقة عدوانية وخطيرة . ان أكثر من عشرين مليوناً من السكان من أبناء البلاد الأصليين في جمهورية جنوب افريقيا ، يخضعون على ترابهم الوطني لما لا يعد ولا يحصى من القيود العنصرية ويستغلون ويعيشون في ظل الخوف والارهاب والاهانة . واعتماداً على الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري من جانب عدد من الدول الغربية ، وقبل كل شيء من جانب الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي والشركات عبر الوطنية ، فان النظام العنصري لبريتوريا يواصل باستمرار ، في ظل سياسته اللاانسانية للفصل العنصري ، انكار الحقوق المدنية والاقتصادية والسياسية الأساسية للشعب المقهور في ذلك البلد ، بل انه يعاقب ويمتقل أبناء البلاد الأصليين في جنوب افريقيا الذين يناضلون من أجل الحصول على حقوقهم . ان النظام العنصري لجمهورية جنوب افريقيا انما يقترف أعمالاً بربرية وظالمة ضد الدول المجاورة المستقلة ذات السيادة . وباعتماده على التأييد الواسع الشامل لبلدان منظمة حلف شمال الأطلسي ، فانه يبني امكاناته العسكرية والنووية ، ونتيجة لذلك فانه يخلق مصدراً مستمراً للتوتر في تلك المنطقة وتهديداً للسلم والأمن سواء في افريقيا أو في العالم بأسره .

ورغم القرارات العديدة التي أصدرتها الأمم المتحدة ، فان جنوب افريقيا لاتزال تواصل احتلالها غير المشروع لناميبيا واستغلالها المهجني لموارد الاقليم الطبيعية والبشرية محاولة بذلك سحق حركة التحرر الوطني لشعب ناميبيا بقيادة مثله الشرعي الوحيد منظمة سوابو ، وانشاء نظام عميل هناك . ان استمرار الاحتلال غير المشروع لناميبيا من قبل جنوب افريقيا ، هو نتيجة مباشرة لتواطؤ الدول الغربية مع العنصريين في جنوب افريقيا .

ولا تزال أقاليم لا تتمتع بالحكم الذاتي ترزح تحت نظام من التبعية الاستعمارية وتتناثر حول العالم في محيطاته ، وفي عدد من المناطق المجاورة . وتستخدم هذه الاقاليم على نطاق واسع من قبل الدول الامبريالية وعلى رأسها الولايات المتحدة لأغراض عسكرية باقامة قواعد عسكرية فيها أو مراكز حصينة . ان القواعد العسكرية في ميكرونيزيا وغوام وبورتوريكو ودييغو غارسيا وبرمودا وفي جزر تركس وكايكوس وغيرها ، الفرض منها هو ضمان المصالح العسكرية والاستراتيجية للدول الاستعمارية بهدف سحق حركات التحرر الوطني والتدخل في الشؤون الداخلية للدول . ان الدول القائمة بالادارة في محاولاتها للحفاظ على نقاطها العسكرية القوية ، تبذل كل ما في وسعها لتأخير عملية ازالة الاستعمار في تلك الاقاليم ، وهي تفرض أنواعا مختلفة من الاوضاع تحت أسماء " المشاركة الحرة " و " الاتحاد السياسي " ، وأشكالا أخرى مما هو في الواقع ، الضم . وتحدد يـاـ للاعلان الخاص بتصفية الاستعمار وخرقا لميثاق منظماتنا والتفاقا حول مجلس الأمن ، قامت الولايات المتحدة بعمل من طرف واحد يستهدف تقطيع أوصال الاراضي الواقعة تحت وصايتها في جزر المحيط الهادى ، وضمها .

ان الوفد السوفياتي يعتقد ان الذكرى العشرين للاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، يجب أن تتميز باعتماد قرارات تهدف الى القضاء نهائيا من فوق وجه الارض على بقايا الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى ، وتستهدف تحقيق ممارسة الشعوب المستعمرة لحقوقها المشروعة ولتقرير المصير والاستقلال على أكمل وجه ، وبأسرع ما يمكن . ويجب أن تتمشى هذه القرارات مع هدف توفير كل التأييد الممكن لحركات التحرر الوطني في الاراضي المستعمرة . لقد حقق شعب زمبابوى بقيادة الجبهة الوطنية نصرا في كفاحه المريب الطويل ، ووضع لنا مثلا يحتذى . واليوم ، فقد بلغ شعب ناميبيا بقيادة سوابو مرحلة الازمة فـيـ

نضاله من أجل الاستقلال الحقيقي . ان شعب جنوب افريقيا المضطهد يخوض نضالا ينطوى على انكار الذات من أجل حقوقه . ومن واجب الأمم المتحدة أن تؤيد نضال شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا بكل وسيلة فعالة ممكنة ، بما في ذلك تطبيق عقوبات فعالة ضد عنصريني بريتوريا كما هو منصوص على ذلك في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة .

ان قرارات الجمعية العامة ينبغي أن توفر ايضا التعزيز الكامل والمبكر لتحقيق عملية القضاء على الاستعمار بكبح أنشطة الاحتكارات الامبريالية التي تعرقل تلك العملية ، والدعوة الى انهاء جميع الأنشطة العسكرية والى ازالة القواعد العسكرية في الاراضي المستعمرة .

وفي ضوء ذلك ، فان الوفد السوفياتي يؤيد مشروع القرار المقدم من لجنة ال ٢٤ ، والذي يتضمن خطة عمل للتنفيذ الكامل لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وكذلك مشروع القرارين المقدمين من مجموعة عدم الانحياز وبلدان أخرى بشأن هذا الموضوع .

ولقد كان الاتحاد السوفياتي دائما وسوف يظل ، الحليف الحقيقي للشعوب التي تناضل نضالا مريرا من أجل القضاء النهائي على الاستعمار والعنصرية والتغلب على آثار الاستعمار ولدعم استقلالها وضمن تقدمها الاقتصادي والاجتماعي .

السيد كالينا (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالروسية) : ان اعتماد الاعلان

التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ، كان عملا أيدت فيه منظماتنا علانية احترامها لتطلعات جميع الشعوب في العالم كبيرها وصغيرها ، الى الحرية والاستقلال .

واليوم ، بعد عشرين عاما فاننا نتحدث عن هذه الوثيقة الهامة على أنها وثيقة تاريخية . ونحن ان نفضل ذلك فليس لأنها أصبحت جزءا من الماضي ، بل على العكس من ذلك فان الاعلان الذي اعتمد بناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي لا يزال اليوم حيا أكثر من ذي قبل لأنه رغم التقدم الذي لا يمكن انكاره والذي تحقق في النضال ضد الاستعمار ، فانه لم يتيسر بأية طريقة القيام بفاعلية كاملة بالمهمة التي رسمها هذا الاعلان ، وهي القضاء المبكر والكامل على الاستعمار بجميع أنواعه ومظاهره .

ورغم ان عددا من الشعوب التي عانت من الظلم في الماضي وبصفة خاصة في القارة الافريقية ، قد حصلت مؤخرا على استقلالها وبدأت في القضاء على التركة المقيتة التي ورثتها عن الماضي الاستعماري ، فاننا نواجه اليوم مهمة عاجلة ألا وهي تحقيق القضاء النهائي على آخر بقايا السيطرة الاستعمارية في العالم .

ولذلك ، يود وفد بلادى أن يؤكد هنا اليوم مرة أخرى التضامن الاساسي لجمهوريات تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية مع جميع الشعوب غير المستقلة والمستعبدة وغير المتمتعة بالحكم الذاتي مؤكدا تأييدها لها .

ونحن على يقين من ان عملية القضاء على الاستعمار لا يمكن الرجوع فيها - كما ان التطورات التي وقعت على مدى العشرين عاما منذ اعتماد الاعلان توفرننا جميع الاسباب للاعتقاد بأن اليوم ليس ببعيد الذي سوف تتنفس فيه جميع هذه الشعوب التي لا تزال تترجح تحت نير الظلم نسيم الحرية ، وان الاستعمار سوف ينحسر الى غير رجعة كما دعا الى ذلك الاعلان .

ان وفد بلادى يود أن يذكر القوى الامبريالية والرجعية تلك التي ارتدت قناع المدافعين عن حقوق الانسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة والتي تعرقل تنفيذ الاعلان ، ان أى شكل من السيطرة الاجنبية والاستغلال يمثل خرقا لأحد أكثر حقوق الانسان بساطة وهو حق تقرير المصير وان ذلك أمر مخالف لميثاق الامم المتحدة ويشكل تهديدا للسلم العالمي .

ان حق الشعوب في تقرير المصير والوجود المستقل هو حق غير قابل للتصرف مثله مثل حق جميع الشعوب المستعمرة في القتال من أجل استقلالها باستخدام جميع ما يتاح لها من وسائل . وفي الواقع فان أحدا لم يعط المستعمرين أو العنصريين الحق في مواصلة قهر الآخرين وارتكاب أعمال العنف وبن عقوبة . ولذلك فاننا نشجب تماما جميع الأعمال المسلحة أو أعمال القمع ضد شعوب الأقاليم التي لا تحكم نفسها ، والتي تستهدف منعها من الوصول الى الاستقلال وندعو الى الوقف الفوري لمثل هذه الأعمال .

ان جميع الحيل والمناورات التي تستهدف منع هذه الشعوب ، التي لم تحقق استقلالها بعد ، من تنفيذ حقها في تقرير المصير والاستقلال ، مقضي عليها بالفشل . ونحن نجد أنه من غير المنطقي تلك الفكرة التي يتذرع بها أولئك الذين ظلوا لعقود عديدة يعاملون شعوب المستعمرات كالعبيد ويتحملون اليوم مسؤولية الميراث الاستعماري العسير ويجادلون بأن المستوى المنخفض المزعوم في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية يؤخر استعداد الشعوب التي لا تحكم نفسها ويبرر تأجيل منحها الاستقلال . ولا يمكن أن تضلل هذه التأكيدات من يعتزون بالمثل العليا للحرية والاستقلال وتقرير المصير والمساواة بين جميع الشعوب ، لأننا ندرك تماما ما الذي يختفي وراء هذه التأكيدات .

ونود أن نوكد ان استمرار وجود النظام الاستعماري ، هو بالذات ما يعوق التنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للشعوب فضلا عن انه ضد المثل الأعلى للأمم المتحدة بالنسبة للسلام العالمي . وكان من الممكن أن تصبح جهود منظمنا في تصفية الاستعمار ملحوظة لو لم تصطدم بالمناورات المباشرة أو المستورة ، وان كانت على كل حال أنانية وماكرة ، للقوى الامبريالية الدولية والاستعمار الجديد ، والتي تصطمم بالاعلان . وفي الواقع فان تلك القوى تبذل كل ما في طاقتها في أنانية للاحتفاظ بالوضع كما هو . وحتى لو عملت تلك القوى كل ما في وسعها وعملت فرادى أو جماعات وحتى لو أطلقت على خطواتها اسم المبادرات أو الوساطة أو الاتصال ، فان أهدافها الحقيقية لم تعد سرا على حركات التحرير الوطني أو على اصداقائها الحقيقيين .

هل للاستعمار الدولي والاستعمار الحديث مصلحة في أن يمكّن الشعوب المقهورة من تحقيق استقلالها وحريتها وأن تمارس حقها بحرية في التصرف في ثرواتها ومواردها الطبيعية ؟

بالطبع لا . ان تلك القوى لها هدف واحد تتطلع اليه : وهو منع الشعوب المستعمرة والخاضعة من ممارسة حقوقها غير القابلة للتصرف ، بأى ثمن ، للاحتفاظ بسيطرتها غير المحدودة .

وفي هذا السياق فان وفد بلادى يود أن يؤكد ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ترفض بتاتا جميع الحجج الباطلة والتحايلات التي يقوم بها الاستعمار الجديد ، ولم تعترف ولن تعترف بأية محاولة لا قامه دول أو حكومات عميلة في الأقاليم التي لا تحكم نفسها .

ولهذا ، فاننا نطلب أن تحترم سلامة تلك الأقاليم ، وأية محاولات لانتهاك سلامتها أو وحدتها الوطنية ، فانها تتنافى مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ونود أن نذكر مرة أخرى ان حق شعوب المستعمرات والأقاليم الخاضعة في الاستقلال ، تهدده عمليات الاحتفاظ أو التوسع في القواعد والتسهيلات العسكرية أو البحرية أو الجوية من قبل البلدان الامبريالية في تلك الأقاليم .

ان قوى الامبريالية الدولية ورأس المال المستغل ، تتابع مصالحها الأنانية السياسية والاقتصادية والعسكرية الاستراتيجية في الجنوب الاغريقي وفي عدد مما يسمى بالأقاليم الصغيرة ، وهذه المصالح لا تتصل بمصالح الشعوب التي لم تتحرر بعد . ولكننا على قناعة بأننا اذا أخذنا توازن القوى الراهن في العالم ، فمن الممكن عن طريق المزيد من الدعم والتميز للجبهة المضادة للاستعمار والامبريالية ، قلب ميزان الرجعية والاستعمار الجديد في العالم .

واليوم كما كان الحال في الماضي فان حركات التحرير الوطنية والشعوب المستعمرة والخاضعة ، لها حليف حقيقي ومبدئي في المجتمع العالمي يتمثل في الدول الاشتراكية ، وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية هي احدى هذه الدول ، ولا يمكن أن يسمح لأحد مهما حاول أن يفسد هذا التحالف .

ولقد ظهر في العام الماضي عدد من الدول المستقلة حديثا على الخريطة السياسية للعالم ، وقد أصبحت هذه الدول أعضاء متساوين في المجتمع الدولي وفي هذه المنظمة . وأود أن أذكر انه في الدورة الماضية ومن فوق هذا المنبر ، وفي مجلس الأمن عندما كانت تشيكوسلوفاكيا عضوا به ، فاننا قد أعربنا عن تأييدنا لممارسة الحق في الاستقلال بمعرفة الشعب الذي كان وقتذاك يدعى روديسيا الجنوبية . واليوم فان جمهورية زمبابوى عضو في الأمم المتحدة ، وهي أمة طفرت باستقلالها كنتيجة لسنوات طويلة من الكفاح البطولي ضد النظم الاستعمارية والعنصرية . ونحن

فخورون بأننا قد تضامنا مع مواطني زمبابوي وأيدناهم في نضالهم . وكنتيجة لانتصار شعب زمبابوي ، حدث تعدد يل آخر في الحدود بين افريقيا المستقلة والمجمع الاستعماري العنصري في الجنوب الافريقي . ومع ذلك فان تصفية الاستعمار في الجنوب الافريقي ستظل مهمة كبرى وشاقة يجب أن نستمر في تركيز اهتمامنا وعنايتنا بالنسبة اليها .

ان حكومة جنوب افريقيا مازالت تتابع سياستها في الفصل العنصري وتطأ بالأقدام أبسط الحقوق الانسانية وخاصة بالنسبة للسكان الأفارقة ، رغم كل ما تبذله لخلق انطباع عن محاولتها التحررية وكل ما تفعله في الواقع هو تحسين ودعم هذا النظام غير الانساني .

ولا يمكن تحقيق حل لمشكلة ناميبيا أو لمشكلة حق الشعب في الممارسة الحرة للاستقلال بسبب سياسة تعويق التقدم التي يتبعها العنصريون في جنوب افريقيا الذين يحتلون بصورة غير شرعية ذلك الاقليم بمعاونة حمايتهم الذين يحاولون كسب الوقت لتنفيذ خططهم للاستعمار الجديد . ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية تدبر تماما وتشجب مثل هذه المحاولات وتعيد تأكيد تضامنها وتأييدها المبدئي الشامل والكامل لمنظمة سوابو الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . ونحن ندين بشدة سياسة الفصل العنصري والنظام الاستعماري الذي يتبعه حكام جنوب افريقيا ، كما ندين بقوة تلك القوى الامبريالية التي تتعاون مع جنوب افريقيا وتمنح التأييد للعنصريين وتقدم لهم المعونة في القطاعات العسكرية والنووية وغيرها من القطاعات .

اننا نؤيد كل تكثيف وكل تعزيز للنضال ضد الفصل العنصرى . كما اننا نطالب بفرض عقوبات اقتصادية على جنوب افريقيا بما يتفق واحكام الفصل السابع من الميثاق ، بما يؤدي في التحليل النهائي الى ارغام العنصريين على الرضوخ لقرارات الامم المتحدة وبما يحول دون مواصلة حكومة جنوب افريقيا لهجماتها التي تشنها ضد الدول الافريقية المستقلة دون اى رادع .

ان وفد تشيكوسلوفاكيا يقدر تقديرا عظيما اسهام الامم المتحدة وأجهزتها ، وعلى رأسها اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار ، في التوصل الى النتائج التي احرزت حتى الان في عملية تصفية الاستعمار . ومن جانبنا فان وفد تشيكوسلوفاكيا عن طريق اشتراكه النشط قد اسهم اسهاما ايجابيا في عمل اللجنة الخاصة . اننا ننظر بتفاؤل كذلك الى العمل المقبل الذى سيتخذه المجتمع الدولي من اجل التحرر النهائي والكامل للشعوب من السيطرة الاستعمارية ، ونحن مقتنعون تماما بأن النضال التحررى الوطني العادل سينتصر في النهاية .

ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، الى جانب البلدان الاشتراكية الاخرى ، وقفنا دائما وستقف في المستقبل الى جانب النضال العادل للشعوب المستعمرة . لذلك فاننا ننتسب في المستقبل ان نشترك بنشاط في القضاء على العنصرية وذلك للتوصل الى سبل جديدة اكثر فاعلية لتنفيذ الاعلان بما يحقق الانتصار النهائي على الاستعمار في العالم أجمع .

السيد روز (الجمهورية الديمقراطية الالمانية) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحو

لي ان اغتنم هذه الفرصة كي اعبّر عن اطيب التمنيات لوفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لنجاح مهمة القضاء التي قام بها ثلاثة من رجال القضاء السوفيات . ان هذه المهمة جديدة باعجابنا العميق .

والان اسمحو لي أن أتلو الرسالة التالية التي بعث بها السيد ايريك هونيكرا الامين العام للجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي ورئيس مجلس دولة الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الامين العام للامم المتحدة بمناسبة الذكرى العشرين لاعتماد الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

” ان العيد العشرين لقرار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة لمناسبة لي لكي اؤكد من جديد تضامن الجمهورية الديمقراطية الالمانية مع نضال الشعوب

من اجل التحرر الوطني والاجتماعي . ويرحب شعب الجمهورية الديمقراطية الألمانية بالتقدم المحمود الذي تحقق في مجال استئصال شأفة الاستعمار . فمنذ الحرب العالمية الثانية برزت اكثر من ٩٠ دولة مستقلة تحررت من بقايا الحكم الاستعماري وقاومت تبعية الاستعمار الجديد . ان التزام هذه الدول بالسلام ونزع السلاح والتعاون الدولي امر يستحق الثناء . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، الى جانب هذه الدول ، تعمل جاهدة من اجل الامن الدولي والانفراج والتنفيذ العالمي لحق تقرير المصير واعادة هيكله العلاقات الاقتصادية الدولية على اساس ديمقراطي .

” وحقيقة الامر ان ملايين البشر لا يزالون يعيشون في ظل الاستعمار والاستعباد العنصرى . ان حق تقرير المصير والاستقلال كما يبينه الاعلان ينطبق على جميع الامم دون استثناء . لذلك فان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تعارض جميع محاولات تعويض تصفية الاستعمار واساءة استخدام الاقاليم التي لا تزال تابعة في الاغراض العسكرية العدوانية . ”
وتدين الجمهورية الديمقراطية الألمانية ارهاق نظام الفصل العنصرى ، واحتلاله غير الشرعي لناميبيا ، وعدوانه ضد الدول المجاورة ، كما تدين التأييد المستمر لهذا النظام من جانب الدول الامبريالية والشركات عبر الوطنية ، وتنادى الجمهورية الديمقراطية الألمانية بالالتزام الصارم بحظر تصدير الاسلحة الى جنوب افريقيا ، وحظر اى تعاون نووى معها ، وتنفيذ عقوبات اقتصادية شاملة ضدها . كما اننا نتقدم بتضامننا وتأييدنا لشعب ناميبيا ومنظمة تحريره الشرعية ” سوابو ” في نضالهما من اجل الاستقلال الوطني وتقرير المصير ” .

” ان الشعوب ستواصل الكفاح حتى يتم القضاء التام على الاستعمار والفصل العنصرى وسوف تسجل نجاحات جديدة في اكتساب حقوقها غير القابلة للتصرف . وأؤكد لكم ، سيدى الامين العام ، ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية سوف تسهم كذلك في المستقبل فسهي التنفيذ الكامل لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ”

ان اقرار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في ١٤ من كانون الاول / ديسمبر ١٩٦٠ ، والذي كان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قد بادر بفكرته ، قد سجل بداية فصل جديد للانشطة التي تقوم بها الامم المتحدة من اجل القضاء على القهر والاستغلال الاستعماريين .

وفي الاحتفال بذكرى اعتماد ذلك الاعلان فاننا نشيد بنجاحات النضال الوطني والاجتماعي للشعب وهي نجاحات تحققت عن طريق نضال معقد وحافل بالتضحيات كما برهن على ذلك المشال الاخير وأقصد به تحقيق استقلال زمبابوى .

ان عقدين من الزمان يعتبران فترة قصيرة من الناحية التاريخية . ومع ذلك فخلال تلك الفترة فان الصورة السياسية لكوكبنا قد تغيرت كثيرا . ان الامبراطوريات الاستعمارية للامبريالية قد تحطمت وتحولت الشعوب المتحررة الى قوة دولية جبارة .

ان شعوب البلدان الافريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية على وشك أن تبرز نافذة عنها الاستعمار والعنصرية والاستعمار الجديد والعبودية بادية حياة من الحرية والاستقلال والتقدم الاجتماعي ، وفي العيد العشرين للاعلان المشار اليه ، فانه يتعين علينا أيضا أن نفكر في ملايين البشر الذين لا يزالون محرومين من حقوقهم الأساسية ، واليهم قبل غيرهم ينصرف اهتمامنا وتضامننا . ومنذ وقت بعيد ، فقد واجهنا موقفا في الجنوب الافريقي حيث الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان تواكبها أخطار تتهدد أمن الدول . ولقد أصبح الجنوب الافريقي حلقة خطيرة للصراع ، كما أن الخطر الذي يتهدد السلام والذي ينبع من نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا قد تعاظم بشكل كبير . وفي سعي جنوب افريقيا الى الحصول على الأسلحة النووية ، وقد أصبح ذلك ممكنا بفضل مساندة الدوائر الامبريالية ، فان ذلك الخطر قد أخذ أبعادا جديدة . ان حكام بريتوريا يحاولون الابقاء على نفوذهم بالقوة الغاشمة ويواصلون احتلالهم غير المشروع لناميبيا ويصفدون أعمال العدوان ويرتكبون هذا العدوان ضد أنغولا وزامبيا .

ان الاحتلال غير المشروع لناميبيا مازال مستمرا . ويجب أن نذكر أيضا أن جنوب افريقيا بفضل مساندة بعض الدول الامبريالية قد توفر لها الوقت وأسفر ذلك عن حقائق من شأنها تدعيم حكمها غير المشروع لناميبيا يساندها في ذلك نظام عميل تحرك هي خيطوطه .

ولقد توسعت جنوب افريقيا في قواعدها في ناميبيا وزادت عدد قواتها حتى أصبح ٧٠ ألف جندي . وعن طريق مهزلة الانتخابات في كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ وقيام ما يسمى بالمجلس الوطني ومجلس الوزراء واستخدام نظام الخدمة العسكرية الاجباري وانشاء قوات مسلحة اقليمية ، فانها تزعم أنها بذلك تحل مشكلة ناميبيا داخليا . وعلاوة على ذلك فان جنوب افريقيا وحلفاءها من الأصدقاء يحاولون استخدام منظمة الأمم المتحدة لكي يضروا بوضع منظمة (سوابو) ولكي يخدموا صنيعتهم في زدهوك وبذلك تصبح ناميبيا تحت سيطرة بريتوريا .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، تساند الرأي الذي تعنتقه منظمة (سوابو) والذي ورد في بيان صحفي في ٢٦ من تشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام والذي تضمن ما يلي :

" ان تقرير الأمين العام للأمم المتحدة لا يضم عناصر جديدة تدل على أن جنوب

افريقيا العنصرية مستعدة لقبول تنفيذ قرارى مجلس الأمن رقمي ٤٣٥ و ٤٣٦ " .

كذلك فان النظام الاستعماري يفرض مرة أخرى شروطا لكي يسونا ويؤجل عملية تنفيذ هذين

القرارين .

انها حيلة للاستعمار الجديد مغلقة بكلمات معسولة ، انهم يتحدثون عن عدم الانحياس والثقة . انهم نظام يستخدم القهر وينتهك ميثاق الأمم المتحدة يوما اثر يوم ، ومن ثم ليس من حق جنوب افريقيا أن تتحدث عن مدى الثقة بالأمم المتحدة وموضوعيتها .

ان منظمة الأمم المتحدة تستطيع ويجب أن تدعو الى استقلال ناميبيا وأن يمارس شعبها حقه في تقرير مصيره . ويجب على الأمم المتحدة أن تطالب جنوب افريقيا بأن تسارع الى تنفيذ القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن . ولقد حان الوقت لعدم مواصلة سياسة التنازلات والمهادنة ازاء المعتدى . كذلك ، فانه فيما يتعلق بالأقاليم الصغيرة المستعمرة في المحيطات الأطلنطي والباسيفيكي والهندي ، فان السلطات الادارية تحاول أن تبقي على حكمها في هذه الأقاليم في شكل وجود عسكري أو بشكل مستتر ألا وهو التبعية للاستعمار الجديد . ان غوام وعددا من جزر مايكرونيزيا والأقاليم المستعمرة في الكاريبي ودييغو فارسيا قد تحولت الى قواعد عسكرية ، وهذا من شأنه أن يشكل عقبة أمام الشعوب التي تجاهد من أجل الاستقلال وتقرير المصير ، ويسهم أيضا في زعزعة الاستقرار في الوضع ، ويشكل خطرا يهدد دول وشعوب المنطقة .

ان التماظم في الوجود العسكري للولايات المتحدة الامريكية وغيرها من أعضاء منظمة حلف الأطلنطي في المحيط الهندي ، أمر خطير وسياسة مغامرة . ان الطلب المتكرر من منظمة الأمم المتحدة بتصفية هذه القواعد العسكرية وغيرها من المؤسسات الاستعمارية في الأقاليم المستعمرة وضمان حق الشعوب في الاستقلال وتحقيق المصير ، كل ذلك ينبغي أن يوضع آخر الأمر موضع التنفيذ . ان حرية ناميبيا وجنوب افريقيا واستقلال جميع الأقاليم التي لاتزال تحت الحكم الاستعماري كان يمكن أن يصبح حقيقة منذ زمن طويل لو أن الدول قد تصرفت وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة واعلان الأمم المتحدة الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

غير أن القوى الامبريالية تعوق اتمام عملية تصفية الاستعمار ، وبدلا من أن تساند النضال من أجل التحرر فانها تحرم الشعوب التي تخضع للقهر من حقها في أن تدافع عن نفسها بجميـع

الوسائل ضد المستعمرين والهنصريين . وبدلاً من أن تعزل النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، فانها تتعاون معه وتساند حكمه ، وبدلاً من أن تحيد حماية الموارد الطبيعية للشعوب المستعمرة فانها تستغل هذه الموارد . ان هذه القوى معروفة جيداً ، انها الدول الامبريالية والمؤسسات الامبريالية والتي ورد ذكرها في وثائق الأمم المتحدة ومن أمثلة ذلك ما جاء مؤخراً في القرار الخاص بأنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها . انها نفس الدول التي تسعى لكي تجعل افريقيا كلها في مجال عمليات حلف الأطلنطي ، وهي التي تهدف الى تحالفات عسكرية جديدة في جنوب الاطلنطي وتريد أن تمد شبكتها من القواعد الامبريالية حول المحيط الهندي .

ويكفي أن نقرأ دعوة وزير خارجية جنوب افريقيا الى الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلنطي والتي تتحدث عن نفسها . ان اهتمام منظمة حلف شمال الاطلنطي بالجنوب الافريقي قد تأكد مؤخراً في مقابلة أجراها الأمين العام للمنظمة مع وكالة الأنباء الفرنسية (أ . ف . ب) .

ان جميع الأشكال التي تنتهك الحق الثابت للشعوب وتحرمها من ممارسات هذا الحق على النحو الذى حدث في الجنوب الافريقي وفيه ، تشترك في سمة واحدة وهي أنها تستهدف حرمان هذه الشعوب من تقرير مصيرها بنفسها ومن أن تختار طريقها في ميدان التقدم الاجتماعي والاقتصادى كما أنها تشكل خطراً على الأمن الدولى . وفي هذا الصدد نود أن نستري الانتباه الى البيان الصادر عن اجتماع ممثلي الدول الأعضاء في حلف وارسو في ٥ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ وقد جاء فيه من بين أمور أخرى ما يلي :

” ان بؤر المواجهة العسكرية لاتزال موجودة في مناطق مختلفة من العالم ، وثمة وجوه جديدة للصراع تطل برأسها ، وان الموقف ليستدعي مزيداً من اليقظة بسبب النوايا المدوانية للقوى الامبريالية ومحاولة الدوائر الرجعية الاضرار بوضع الدول الاشتراكية والدول النامية وحركات التحرر الوطني ” .

ان التنفيذ الشامل والمستمر لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، هو القضية الجوهرية المطروحة أمامنا ، ويتعين على منظمة الأمم المتحدة أن تسهم في القضاء بشكل كامل على القهر الاستعماري والعنصرى بأن تتخذ الاجراءات الضرورية وأن تضعها موضع التنفيذ ، وهذا

التزام تعهدت به الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وفقا للميثاق . ومن الضروري أن نوضح العقبات التي تقف في طريق تصفية الاستعمار وأن نعاون في التغلب عليها .
وفيما يتعلق بالجنوب الافريقي ، فان جميع التجارب قد دلت على أن الكلمة الطيبة وحدها
انما تشجع النظام العنصرى لكي يواصل سياسة الفصل العنصرى والاستعمار والمدوان . ولذلك
فقد أصبح لزاما علينا أن نبادر الى تطبيق الاجراءات الواردة في الفصل السابع من الميثاق والتي
طلبت بها الجمعية العامة مرارا في قراراتها .

ان الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، لتطالب بشدة باتخاذ الاجراءات التالية ضد جنوب
افريقيا : أولا ، يتعين على مجلس الأمن أن يشرف على المراعاة الدقيقة لحظر ارسال الأسلحة
باعتبار أن ذلك ملزم للدول الأعضاء جميعا في الأمم المتحدة . ثانيا ، يجب أن يمتد حظر الأسلحة
الى جميع الميادين العسكرية والنووية ومن يتواطأون مع جنوب افريقيا . ثالثا ، فرض عقوبات اقتصادية
شاملة وبخاصة حظر ارسال البترول وايقاف الاستثمارات .

ان مشروع خطة العمل الذي أعدته اللجنة الخاصة بشأن الوضع المتعلق بتنفيذ اعلان منسي الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والخاص بالتنفيذ السريع والكامل للاعلان ، ليجد تأييداً كاملاً من الجمهورية الديمقراطية الألمانية . انه يركز على المشاكل الرئيسية من أجل القضاء على البقية الباقية من الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى ويعكس المطالب التي تعرضت لها غالبية الدول .

ان الشعوب المضطهدة تتوقع الوفاء بهذا البرنامج وفاء تاماً دون تحفظات ، بل ودون تخفيف لمضمونة . وستحيد الجمهورية الديمقراطية الألمانية الترجمة العاجلة لهذا البرنامج الى واقع . ان مساندة السياسة والدبلوماسية والمادية انما توجه بصفة خاصة الى شعبي جنوب افريقيا وناميبيا وممثليهما الشرعيين ، حركتي التحرير الوطني للمجلس الوطني الافريقي ولمنظمة سوابو على التوالي . وتلك هي السياسة التي قررت الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن تنتهجها في المستقبل أيضاً .

السيد افسار الدين (بنغلاديش) (الكلمة بالانكليزية) : منذ نشأة الأمم المتحدة

في ١٩٤٥ فان حوالي مائة امة كانت شعوبها تحت الحكم الاستعماري ، قد انضمت الى هذه المنظمة كدول مستقلة ذات سيادة . وفي هذا التحول من الحكم الاستعماري الى الاستقلال ، لعبت الأمم المتحدة دوراً حيوياً . ان جهود الأمم المتحدة في سبيل تصفية الاستعمار التي أعطت دفعة على مر السنين لنضال الشعوب من أجل الاستقلال ، انما تبرز من الميثاق الذي ينص على " الحقوق المتساوية وحق تقرير المصير لجميع الشعوب " . ان فصلاً ثلاثة منفصلة هي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر تنص - ضمن أمور أخرى - على نظام الوصاية الدولية ، قد أكدت على الأهمية التي تعلقها هذه المنظمة على هذه المهمة .

وحتى عام ١٩٦٠ حصل ثلاثون اقليماً واقماً تحت الوصاية وفير متمتع بالحكم الذاتي على الحكم الذاتي أو الاستقلال ، وقد اعتبرت شعوب كثيرة أن ذلك تقدم بطيء ولا يتفق مع الحاجات الملحة للشعوب التابعة الى التحرر من السيطرة الاستعمارية . ولقد كانت النتيجة هي الاعلان التاريخي الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر بالقرار ١٥١٤ (د - ١٥) بتاريخ ١٩٦٠ . وقد قال الأمين العام في ذلك الوقت :

” ان اعتماد الاعلان كان عمل ضمير من جانب المجتمع الدولي . لقد كان تأكيداً واضحاً من قبل الجمعية العامة لحق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية في الاستفادة من فوائد الميثاق واصراره على القضاء نهائياً على الاستعمار الذى يعتبر عرقلة كبرى لتحقيق السلم العالمي والتعاون الدولي الحقيقي ” .

ان اعلان ١٩٦٠ يقرر أن عملية التحرير عملية لا يمكن مقاومتها وهي عملية حتمية وأن ” جميع الأعمال المسلحة أو التدابير القمعية بجميع أشكالها ” (القرار ١٥١٤ (د - ١٥) ، الفقرة ٤) ضد الشعوب المستعمرة يجب أن تتوقف حتى يمكن للشعوب أن تمارس حقها في الاستقلال التام . وتدعو الفقرة (٥) من الاعلان أيضا الى اتخاذ خطوات عاجلة في الاقاليم الواقعة تحت الوصاية والاستعمار وجميع الأقاليم التي لم تحصل على الاستقلال بعد ، لنقل جميع السلطات الى شعوب تلك الأقاليم دون أية شروط أو تحفظات . وان الدور الذى لعبته لجنة ال (٢٤) في هذا المجال لجدير بالاشارة .

وبعد مرور عشرين عاما ، فقد تم احراز تقدم ثابت نحو تنفيذ الاعلان وتحقيقه ، الا أن ذلك لم يكن عالمياً . والحقيقة أن تضحيات شعوب العالم واصرارها ، قد اعطت زمبابوى والنمو المتزايد في عضوية الأمم المتحدة . ومع ذلك فان الاعتراف بكرامة وقيمة الانسان لم يتحقق بعد ، وما زالت الجروح الدامية تصيب البشرية ، وما زال اخوتنا في ناميبيا وفي الجنوب الافريقي وأقاليم أخرى تحت الوصاية يعانون من مصيرهم المأساوى ، وما زال العنف والكراهية يسخران في الارادة الدولية ومن ضمير البشرية .

ما زال الأمل الذى علقه المجتمع الدولي على القرار ١٥١٤ (د - ١٥) لم يتحقق . ان وضع حد نهائى وسريع وفير مشروط للاستعمار في جميع أشكاله وتعبيراته لم يؤمن بعد . ان التطلع الى الحرية قد أحبطته المؤامرات ونقص الارادة السياسية لبعض الدول القائمة على ادارة تلك الأقاليم . ان مسألة ناميبيا مثال جيد على ذلك . ان التحدى المستمر والتشدد من قبل جنوب افريقيا ، قد حال دون حصول هذا الشعب البطل على الحياة في ظل الكرامة والشرف . وما زالت هناك اليوم حاجة - أكثر من أى وقت مضى - لاعادة تأكيد تضامننا وتأييدنا لشعب ناميبيا ولإعادة تأكيد اصرار المجتمع الدولي على مساعدته في تحقيق تطلعاته المشروعة . وكثيرا ما ذكرنا في اجتماعات عديدة

أن هذا الحل يتوقف - بالطبع - على جلاء جنوب افريقيا عن ناميبيا التي تحتلها بشكل غير مشروع حتى يمكن لشعب هذا الاقليم أن يمارس بحرية حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير والحريّة والاستقلال الوطني عن طريق انتخابات ديمقراطية تحت رعاية الأمم المتحدة . ونحن ننتهز هذه الفرصة كذلك ، للتعهد بالتأييد المستمر لمنظمة سوابو في نضالها العادل من أجل تحرير ناميبيا . ان استمرار وجود آثار الاستعمار الذي يشكل خطرا كبيرا على السلم والأمن الدولي لتكثيف نشاطات بعض المصالح الاقتصادية الأجنبية وغيرها التي مازالت تستغل الموارد البشرية والطبيعية للبلدان المستعمرة وتكدس الأرباح الهائلة على حساب مصالح السكان ، قد زاد من تعقيد المشكلة ، ويجب أن تتخذ خطوات لتحاشي مثل هذا التدهور ، كما يجب أن تتخذ جميع الحكومات التدابير التشريعية والادارية وغيرها فيما يتعلق بمواطنيها وبالشركات الواقعة تحت ولايتها والتي تمتلكها لوضع حد لاستثمار هذه الشركات الذي يخالف مصالح سكان هذه الأقاليم .

وبالإضافة الى ذلك ، فان المجتمع الدولي يجب أن يبذل جهودا حقيقية للتعاون بشكل كامل مع لجنة مجلس الأمن المعنية بمسألة جنوب افريقيا والتي شكلت بمقتضى القرار ٤٢١ (١٩٧٧) لمجلس الأمن . ان التعاون العسكري بما في ذلك ارسال الأسلحة والعتاد الحربي لجنوب افريقيا ، يجب أن يتوقف لأننا نعرف جميعا ان هذه الأسلحة تستخدم لاستمرار النوايا العنصرية لحكومة جنوب افريقيا في الأقاليم الواقعة في الجنوب الافريقي بما في ذلك ناميبيا . وفي هذا الصدد فاننا ندعو كذلك ، جميع الدول الأعضاء لتوفير المعلومات التي يمكن أن تطلبها اللجنة المذكورة . وسيكون اتهاما خطيرا لضمير العالم المتحضر اذا لم تصف جيوب الاستعمار الباقية بسبب قصر نظر بعض الدول . ومن أجل الاستقلال والتقدم والاستقرار والأمن الدولي ، فانه يجب أن تستكمل عملية تصفية الاستعمار بسرعة .

السيد راز (هنغاريا) (الكلمة بالانكليزية) : قبل أن أبدأ حديثي ، أود أن أتلو نص رسالة وجهها رئيس مجلس الرئاسة لجمهورية هنغاريا الشعبية الى رئيس الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة الاحتفال بالذكرى العشرين لقرار اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وفيما يلي نص الرسالة :

" باسم مجلس الرئاسة لجمهورية هنغاريا الشعبية وباسم الشعب الهنغاري وباسمي ، أتقدم بتهانينا الى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة بمناسبة العيد العشرين لاعتماد الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

” ان اقرار هذه الوثيقة التاريخية في الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، كان حافزا جديدا للنضال من أجل القضاء نهائيا على النظام الاستعماري . وخلال العشرين عاما الماضية ، فان الشعوب التي ترح تحت القهر الاستعماري والاستغلالي قد حققت نجاحا كبيرا في نضالها من أجل تحقيق وتدعيم الاستقلال السياسي والاقتصادي لبلادها . ونتيجة لذلك ، فان عددا كبيرا من الدول التي كانت تعاني من نير الاستعمار قد سارت على طريق التنمية المستقلة . ان اقرار الاعلان كان منعطفها ما في تاريخ الأمم المتحدة ، وقد أصبح وثيقة فعالة من وثائق المنظمة العالمية في النضال من أجل تصفية النظام الاستعماري .

” ان جمهورية هنغاريا الشعبية تتضامن مع الشعوب التي تناضل ضد القهر الاستعماري وتتضامن مع حركات التحرر ، ويقدر ما تستطيع فانها تساعدنا بشكل فعال في نضالها . وانها لتتندد بسياسة الأنظمة الاستعمارية والعنصرية ، وتساند دون كلل الجهود التي تستهدف التنفيذ الكامل للبنود الواردة في اعلان الأمم المتحدة .

” أخيرا ، أود أن أعبر عن أمل في أن تتخذ الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة مزيدا من الاجراءات الفعالة من أجل التصفية الكاملة والنهائية للاستعمار والعنصرية والفصل العنصري ”.

” توقيع ، بال لوسونوزي ، رئيس المجلس الرئاسي لجمهورية هنغاريا الشعبية ”

وبعد الحرب العالمية الثانية بقليل في ١٩٤٦ ، فان القائمة الأولى للأقاليم التي لا تحكم نفسها بنفسها والواردة في قرار الجمعية العامة ٦٦ (د-١) ذكرت ٨٣ بلدا منها ما كان مستعمرا ومنها أقاليم لا تتمتع بالحكم الذاتي أو تحت الوصاية تحت سيطرة : استراليا وبلجيكا وفرنسا وإيطاليا وهولندا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة . ونتيجة لنضال الشعوب المقهورة ، فقد حقق ١٤ بلدا استقلاله أو توحد مع دول مجاورة قبل ١٩٦٠ . وفي محاولتها لايقاف ذلك التطور والحيولة دون مشاركة الأمم المتحدة ، فان الدول التي كانت تتولى ادارة المستعمرات ، أي الدول الاستعمارية ، استولت من جانب واحد على أهم ١٥ اقليما من تلك الأقاليم ، وذلك في الفترة ما بين ١٩٤٦ و ١٩٦٠ .

ان الشعوب المقهورة كانت في حاجة الى مساعدة الأمم المتحدة لكي تعيط اللثام عن الوجه الحقيقي لمناورات الاستعمار والاستعمار الجديد ولكي تعبئ القوى التقدمية في العالم لخدمة قضية الشعوب المستعمرة . وادراكا للحاجة وبناء على مبادرة من الاتحاد السوفياتي ، فان ٤٣ دولة قدمت مشروع قرار الى الدورة الخامسة عشرة للجمعية العامة في ١٩٦٠ ، وتم اقرار ذلك المشروع في شكل القرار ١٥١٤ (د-١٥) بأغلبية ساحقة . ولقد دخل هذا الاعلان التاريخ الاستعماري كاعلان بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . ان حصول ١٨ دولة افريقية على الاستقلال كان أيضا في ذلك العام منعطفا في تاريخ تصفية الاستعمار .

وبعد ١٩٦٠ ، فان عملية تصفية الاستعمار قد تعاطت بسبب الجهود المكثفة للأمم المتحدة للمعاونة في النضال من أجل التحرر داخل المستعمرات ، وپروح من هذا الاعلان . ومنذ عام ١٩٦٠ حتى يومنا الحالي ، فان أكثر من ٦٠ دولة قد أصبحت مستقلة . وانا ما قارنا الأرقام فان قيام ١٤ دولة قبل ١٩٦٠ و ٦٠ دولة اليوم ، يدل على الأهمية الكبرى وفعالية هذا الاعلان . ان هذه الصورة الايجابية وهذا التطور الواعد اللذين أتحدث عنهما ليسا الا وجهها واحدا لعملة واحدة . فبالإضافة الى ناميبيا التي احتلتها جنوب افريقيا بطريق غير مشروع واستغلتها المصالح الاقتصادية الغربية ، فان هناك ٢٢ اقليما آخر ما زالوا في قائمة اللجنة الخاصة ، في شكل أقاليم موضوعة تحت الوصاية أو أقاليم لا تحكم نفسها بنفسها . وانا ما أفضنا في التفاصيل وحاولنا تحليل الأسباب وراء بقاء تلك البقية الباقية من النظام الاستعماري ، فاننا سنجد أن قضية المصالح الاقتصادية الأجنبية وغيرها تلعب دورا جوهريا هنا ، وذلك ، لأن الاستعمار بدأ لأسباب اقتصادية يستغل هذه المصالح . ولقد اعترفت الأمم المتحدة بذلك منذ وقت طويل ، وان اللجنة الرابعة قد ركزت على هذه القضية في دورتها الحالية أيضا ، ومع ذلك فان البعض يفترض أن المؤسسات متعددة الجنسية لا تعوق تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بتصفية الاستعمار بل ان الأمر على العكس من ذلك . اننا لا ننادى بالتشكيك في تلك المؤسسات ، ان أننا نعلم علم اليقين أنها ليست مؤسسات للرعاية الاجتماعية وانما هي مؤسسات تخضع مصائر الأمم لسعيها وراء الربح ومصالحها ، وانها لا تزيد أبدا عن مصالح البلدان والشعوب التي تمارس الاستعمار .

وسوف نقصر في عملنا اذا لم نذكر ان الدول الامبريالية لا تتردد في استخدام القوة المسلحة لكي تضمن مصالحها الاقتصادية والسياسية .

وفي ناميبيا ، فان حكومة جنوب افريقيا قد واصلت توسيع شبكاتهما من القواعد العسكرية وأخذت تدعم قواتها العسكرية في الاقليم لكي تكسر احتلالها غير المشروع ، وتحول دون تحقيق الاستقلال الحقيقي لشعب ناميبيا . وان يصعد الحرب والحملة السياسية ضد شعب ناميبيا وحركة تحرره ، فان النظام العنصرى يحاول أن يقيم نظاما عميلا يحرك هو خيوطه في محاولة لضم المستقبل السياسي لناميبيا بما يعود بالنفع على هذا النظام العنصرى .

وفيما يتعلق بالأقاليم المستعمرة الأخرى ، فان لجنة ال ٢٤ الخاصة بتصفية الاستعمار ، قد نددت في مناسبات عديدة بقيام الدول الاستعمارية وحلفائها بوضع قواعد عسكرية وغيرها من المنشآت في الأقاليم المستعمرة تحت ادارتها . اننا نندد بجميع الأنشطة العسكرية في تلك الأقاليم ، لأن من شأنها أن تضر بمصالح وحقوق الشعوب المستعمرة وتشكل خطرا يهدد السلم والأمن الدولي ، ونرفض الحجج التي تسوقها بعض الدول والتي تزعم ان مثل تلك المنشآت والقواعد العسكرية لا تحول دون تنفيذ القرارات الخاصة بتصفية الاستعمار وانما هي على العكس من ذلك تفيد سكان الأقاليم ان تكفل لهم فرص العمل . ان لجنة ال ٢٤ الخاصة ، قد أشارت منذ وقت طويل الى الاستغلال على نطاق واسع للموارد البشرية والاقتصادية المحلية لذلك الفرض ألا وهو أن الحفاظ على القواعد العسكرية يعيق موارد كان من الممكن أن تخدم التنمية الاقتصادية في الأقاليم المعنية ، وان ذلك يتعارض مع مصالح سكانها .

ان حكومة وشعب جمهورية هنغاريا الشعبية ، ليؤمنان ايمانا عميقا بأن أهم خطوة على الطريق في تصفية الاستعمار ، يجب أن تتمثل في حل المشكلة الناميبية ، من خلال التنفيذ الكامل لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وخاصة فرض حظر اقتصادى شامل ضد النظام العنصرى في بريتوريا .

وفيما يتعلق بالأقاليم الأخرى ، فان القضية الرئيسية لاتزال هي قضية المصالح الاقتصادية وغيرها من المصالح والأنشطة والترتيبات العسكرية ، التي تحول دون تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

مواصلة نظار البند ٢١ من جدول الأعمالالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية :

- (أ) تقرير الأمين العام (A/35/446) ؛
 (ب) مشروع قرار (A/35/L.29) ؛
 (ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/35/738) .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن أعطي الكلمة لممثل السودان الذي يـسـود

أن يقدم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.29 باسم مجموعة الدول الافريقية .

السيد عبد الله (السودان) : درجت هذه الجمعية سنويا على بحث البند

الخاص بالتعاون بين الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . ولعل هذا البحث السنوي يعكس ، من جهة ، حرص الدول الافريقية الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية على تنمية وترقية التعاون بين المنظمتين ، ويمثل من جهة أخرى حرص المجتمع الدولي ممثلا في هذه الجمعية الموقرة على تأكيد هذا التعاون ودفعه نحو آفاق أرحب وأشمل . ولعل أكثر ما يدل على حرص الدول الافريقية على هذا التعاون هو مخاطبة رئيس المنظمة للجمعية العامة للأمم المتحدة في دوراتها المتعاقبة ، كما فعل السيد رئيس جمهورية سيراليون الرئيس الحالي لمؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية والذي خاطب الجمعية في بداية هذه الدورة باسم افريقيا مركزا بصفة خاصة على موضوع التعاون بين المنظمتين .

ان التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية نتاج بديهي لطبيعة عمل وأهداف المنظمتين في اقرار السلام والتعاون الدولي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لاسيما في عالم أصبح أكثر ترابطا وتداخلا . ورغم اختلاف الاطراف الجغرافي لعمل المنظمتين ، الا أننا نؤمن بأن جهود منظمة الوحدة الافريقية تأتي مكملة لرسالة الأمم المتحدة ولأهدافها . ان افريقيا اليوم هي أكثر القارات معاناة وتعرضا للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ناهيك عن تعرضها الدائم للكوارث الطبيعية المختلفة فما زال شعب الجنوب افريقي يريزح تحت نير العنصرية والاستعمار ، وما زالت افريقيا اكثر القارات فقرا وتخلفا وأشد ما تأثرا بالاختلال البين فسي

هيكل العلاقات الدولية السائدة . وقد قدر لا فريقيا أن تظل ، بالإضافة الى المشاكل المذكورة ، عرضة للجفاف والفيضانات والآفات التي تزيد من حدة الوضع الاقتصادي المتردى ، معرضة أجزء عديدة من القارة لخطر الجوع .

أضف الى ذلك معاناة الملايين من اللاجئين الافريقيين الذين يشكلون عبئا ثقيلا على قدرات افريقيا المحدودة ، خاصة وان افريقيا تضم ثلثي أقل الدول نمو في العالم . لقد ظلت الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة تبدي اهتماما مقدرا بمشاكل افريقيا ، محاولة ايجاد الحلول لها ، الا ان عمق وحدة هذه المشاكل تستوجب تعاونا أوثق بين المنظمتين ، ومساهمة أكبر من جانب المجتمع الدولي ممثلا في الأمم المتحدة . ان أكثر مشاكل افريقيا الحاحا هي مشاكل الجنوب الافريقي ، والتي تتوقع افريقيا أن تلعب الأمم المتحدة دورها كاملا في حلها وذلك بتحقيق استقلال ناميبيا عاجلا ، وانهاء نظام الفصل العرقي في جنوب افريقيا وارساء حكم الأغلبية هناك . وعلى الصعيد الاقتصادي نأمل أن تكمل الأمم المتحدة جهود منظمة الوحدة الافريقية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في افريقيا والتي تبلورت في خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجية منروفيا لتنمية افريقيا ، والتي أقرها مؤتمر القمة الاقتصادي الافريقي الأول الذي عقد في لاغوس في ابريل من هذا العام . ونأمل أن يكون تنفيذ خطة عمل لاغوس ضمن تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية الجديدة ، وخاصة في تنفيذ عقد النقل والمواصلات في افريقيا وعقد التنمية الصناعية في افريقيا .

لقد لاحظت افريقيا بأسف أن دور الأمم المتحدة لم يكن بحجم مشاكل اللاجئين في افريقيا والذي يشكل أكثر من نصف عدد اللاجئين في العالم ، ويحدونا الأمل أن يكون في اجازة الجمعية العامة هذه الدورة للقرار الخاص بالمؤتمر العالمي لاعلان المساهمات للاجئين في افريقيا المقرر عقده في ابريل من العام القادم ، بداية ايجابية وجادة من جانب المجتمع الدولي لايلاء الاهتمام اللازم لقضايا اللاجئين في افريقيا .

لقد أجازت الجمعية العامة في الدورة الرابعة والثلاثين القرار ٣٤ / ٢١ حول التعاون بين المنظمتين ، والذي اشتمل على تدابير عملية لدفع التعاون بينهما ، أهمها الاجتماع بين ممثلي الامانة العامة لمنظمة الوحدة الافريقية وأمانات الأمم المتحدة ومنظماتها ، والذي تم في

نيروبي في حزيران / يونيه هذا العام . وقد انبثقت عن ذلك الاجتماع قرارات ومقررات لتعزيز التعاون بين المنظمين أهمها ضرورة عقد مشاورات دورية لبحث المواضيع ذات الأهمية المشتركة . ونأمل أن يحقق الاجتماع المشترك الثاني بين الامانتين والذي سيعقد في عام ١٩٨١ ، المزيد من سبل وقنوات التعاون بينهما .

وبالانابة عن المجموعة الافريقية يود وفد بلادى أن يقدم مشروع القرار الخاص بهذا البند . ان مشروع القرار الذى يتناول التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والسوارد في الوثيقة A/35/L.29 ، وتتبناه المجموعة الافريقية للأمم بكاملها ، يجيب على نفس النسق والمنهج للقرارات السابقة التي أجازتها الجمعية العامة في الدورات الماضية الا انه يتميز هذا العام فسي ديباجته بالترحيب بواحد من أهم المنجزات التي حققتها الأسرة الدولية هذا العام ، وأعني بذلك نيل شعب زمبابوى البطل الحرية والاستقلال .

ومن الناحية الاقتصادية فقد تناول مشروع القرار خطة عمل لاغوس لتنفيذ استراتيجياتة مونروفيا للتنمية الاقتصادية لافريقيا . كما لاحظ المشروع ببالح الأسف أن المجتمع الدولي لم يوجهه اهتماما كافيا الى محنة اللاجئين في افريقيا ، الذين يشكلون الآن أكثر من نصف عدد اللاجئين في العالم .

وفي الجنوب افريقي ، تناول المشروع أيضا الحالة المتدهورة هناك ، التي نجمت عن استمرار سيطرة نظام الفصل العنصرى على شعوب المنطقة .

وفي الجانب التنفيذى من المشروع ترد الاشارة للعلاقة العضوية بين منظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة الأمم المتحدة والثناء على الجهود المستمرة لتعزيز هذه العلاقة .

وفي الفقرة السادسة من المنطوق يطالب المشروع ان يقوم الأمين العام بالتشاور مع أميين منظمة الوحدة الافريقية لاتخاذ الترتيبات اللازمة للاجتماع بين ممثلي الأمانة العامة لمنظمة الوحدة

افريقية ، ومثلي أمانات منظمة الأمم المتحدة الذى سيعقد في جنيف في نيسان / ابريل ١٩٨١ . ويؤكد المشروع من جديد تصميم الأمم المتحدة على العمل الوثيق مع منظمة الوحدة

افريقية في سبيل اقامة النظام الاقتصادى الدولى الجديد وفقا لقرارات الجمعية العامة .

كما يكرر الاعراب عن التقدير للأمين العام على ما يبذله باسم المجتمع الدولي ، لتنظيم وتنفيذ برامج للمساعدة الاقتصادية للدول الأفريقية التي تعاني صعوبات اقتصادية خطيرة . ويطلب الى جميع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والدولية ، أن تشارك بنشاط وافر في تنفيذ ذلك البرنامج . ويطلب المشروع أيضا الى عيثة الأمم المتحدة أن تواصل اشراك منظمة الوحدة الأفريقية اشراكا وثيقا في جميع أعمالها المتعلقة بأفريقيا .

كما يحث الوكالات المتخصصة وغيرها من المؤسسات المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة على مواصلة تعاونها مع منظمة الوحدة الافريقية وتوسيع نطاقه ، بمواصلة تقديم مساعداتها الى حركات التحرير التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية .

وفي الفقرة الختامية ، يرجو مشروع القرار من الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار وعن تنمية التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية ومنظومة الأمم المتحدة .

وختاماً ، نأمل أن تتوثق عرى التعاون بين المنظمتين ، وأن تواصل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تعاونها وتنسيق جهودها مع منظمة الوحدة الافريقية ، وأن تحرس على اشراكها في كل أنشطتها ، وأن تقدم عن طريقها كل المساعدات الممكنة لحركات التحرير الافريقية التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية .

وتأمل المجموعة الافريقية أن تعتمد الجمعية العامة هذا المشروع بالاجماع .

السيد بن فضل (تونس) (الكلمة بالفرنسية) : لقد أخذ وفد بلادى الكلمة في العام الماضي بشأن البند الذي أعيد ادراجه في جدول أعمالنا والمعنون " التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية " ، واسمحوا لي أولاً أن أذكر باختصار بالمشكلات الثلاث التي تم تناولها في ذلك الوقت .

المشكلة الأولى ، مشكلة عملية كانت تتناول الادارة والتشغيل الرشيد لوسائل استفلال الامكانيات المختلفة وخاصة في مجالات التوثيق والاعلام .

النقطة الثانية ، كانت تتعلق ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية واعانات الاغاثة الطارئة أو العاجلة للاجئين وضحايا الكوارث الطبيعية . ان تنسيق جهود ومبادرات منظمة الوحدة الافريقية مع امكانيات وتجربة منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، سيجعل من الممكن مكافحة الروتسين والبيروقراطية للتوصل الى تقسيم حكيم للعمل .

النقطة الثالثة ، تتعلق بالوضع الحالي للموقف في جنوب افريقيا . ان معاناة شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا من نير اقلية عنصرية في نهاية القرن العشرين ، تعتبر اهدانة للمجتمع الدولي الذي رغم

اتفاقه في وجهات النظر لا حول له طالما ان فرض العقوبات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق تعرقله قوى معينة .

ان وفد بلادي يشعر بأنه منذ العام الماضي ، أحرز التعاون فيما بين منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الأمم المتحدة ، تقدما قيما . ونحن نهنئ أنفسنا على ذلك باختلاس ، ونحيي أمانتي الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية لأنهما قد ما لنا الوثيقتين الممتازتين A/35/463 و A/35/446 . ان الوثيقة الأولى التي وزعت كاحدى وثائق الجمعية العامة ، تورد الاعلانات والقرارات التي اعتمدت في الدورة العادية الخامسة والثلاثين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية الذي عقد في فريتاون من ١٨ الى ٢٨ حزيران / يونيه ١٩٨٠ ، وهي تشرف هذه المنظمة وتعطلي فكرة عن اسهام منظمة الوحدة الافريقية في حل أو في البحث عن حلول ليس فقط لمشكلات القارة الافريقية ولكن أيضا للمشكلات ذات الاهتمام العام المطروحة على الأمم المتحدة مثل اقامة نظام اقتصادى دولي جديد ، وقانون البحار ، ومشكلة الشرق الأوسط ، وحقوق الانسان وغير ذلك .

أما الوثيقة الثانية A/35/446 فهي تتضمن تقرير الأمين العام وتعطلي لنا فكرة طيبة ومرضية عن التعاون بين المنظمتين في مؤتمر القمة الأول لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المكرس للمساءل الاقتصادية ، والذي عقد في لاغوس في نيسان / ابريل ١٩٨٠ وكذلك في المؤتمر السابع عشر لرؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية المنعقد في فريتاون في أول تموز / يولييه ١٩٨٠ وقد اشترك السيد الأمين العام في هذا المؤتمر ودارت مشاورات وتبادلات مفيدة في وجهات النظر . ولم يكن الاجتماع الذي عقد في نيروبي من ٥ الى ٧ حزيران / يونيه ١٩٨٠ أقل أهمية ، حيث اجتمع ممثلو أمانة منظمة الوحدة الافريقية على أعلى مستوى وممثلو ٢٤ منظمة وجهازا ووكالات متخصصة في اطار منظومة الأمم المتحدة ، برئاسة السيد فرح وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة ، وان اجتماعا مقبلا لممثلي الأمانتين من المزمع عقده في نيسان / ابريل ١٩٨١ ، في جنيف ، ويود وفد بلادي مقدما أن يتمنى كل نجاح لهذا الاجتماع .

ورغم الجهود الجديدة بالثناء وتدعيم التعاون بين منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ، وقد كنا أول من اعترف بها ، فان عام ١٩٨٠ قد شهد وما زال يشهد صراعات أهلية مهلكة هنا وهناك في افريقيا ، تفتح الطريق الى تدخلات عسكرية أجنبية وتضاعف من عدد اللاجئين . ان عدد اللاجئين

في افريقيا حاليا يصل الى نصف عدد اللاجئين الموجودين على كوكبنا . ان المصاعب الاقتصادية الكامنة في التضخم وفي فوضى الاقتصاد العالمي والنزوات المأساوية للطبيعة مثل الجفاف أو الفيضانات ، لا تؤدي الى اصلاح الأمور . ولقد بذلت منظمة الوحدة الافريقية كل ما في وسعها لمواجهة هذه المشاكل ، ولكن من الواضح انه لا يمكنها وحدها أن تنجح في هذا العمل ، وأنها في حاجة الى التعاون المستمر الفعال من الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة .

ان وفد بلادي يعتقد أن هناك أشكالا وأنواعا عديدة للتعاون سأذكر ثلاثة منها .

أولا ، التعاون فيما بين البلدان الافريقية ، التي سوف تستفيد فائدة قصوى اذا ما تم هذا التعاون على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . ان الله مع أولئك الذين يساعدون أنفسهم ، ويجب أن نستفيد بأفضل ما لدينا من قدرات لتنظيم تنميتنا ولتسوية الخلافات بين الأفرقة أنفسهم بأسلوب سلمي ، من خلال تعزيز وسائل وأجهزة التفاوض والتحكيم داخل منظمة الدول الافريقية .

ثانيا ، هناك التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف ، وهو مفيد للغاية بل وضروري لأغلبية البلدان الافريقية . ولكن هناك للأسف حالات ، وان كانت نادرة ، حيث تعطى مثلا ميزانيات ضخمة لتنفيذ برنامج تنمية في هذا البلد أو ذاك ، ويحصل أحيانا أن تبرد جهود وموارد ، كتكاليف دراسات ومواد ومرتباه للمستشارين الفنيين والخبراء ، ويحدث أحيانا أخرى أن يبقى المشروع خاليا من المضمون وأن البلد المفترض أن يفيد منه لا يستفيد على الاطلاق . ولذلك فمن الأهمية بمكان ، أن تشترك أجهزة منظمة الوحدة الافريقية في دراسة مشروعات التنمية وغيرها من المسائل ذات الأهمية الحيوية للأفرقة ، والتي يمكنها أن تسهم في ايجاد أفضل السبل والوسائل لادخار الجهود والموارد والاستفادة منها بأفضل الطرق .

وهناك شكل ثالث من أشكال التعاون ، شكل مؤسف أدين في عديد من قرارات منظمة الوحدة الافريقية والجمعية العامة وهو التعاون أو لنقل التواطؤ ، كما استعمل هذا اللفظ في الفرنسية اثناء وبعد الحرب العالمية الثانية من قبل بعض البلدان والنظم الاستعمارية والعنصرية ، مع جنوب افريقيا . ان الاستثمارات المالية وامدادات الأسلحة ونقل التكنولوجيا النووية المعقدة ، الى ذلك البلد ، تناقض تناقضا صارخا أهداف المجتمع الدولي وتسهم في تخريب التعاون الدولي في مجال النضال ضد الاستعمار والفصل العنصري .

وفي نهاية مقابلة تمت بين الرئيس بورقيبة وأحد الصحفيين ، طرح هذا الأخير السؤال الآتي :

” سيدى الرئيس ، هل يمكن لي أن أخص مقابلتنا بهذه الصيغة : انكم متعصبون للتعاون وللاعتدال ؟

فأجابه الرئيس بورقيبة قائلا : ” لا يا سيدى ، انك لم تفهمني . الاعتدال من أجل الاعتدال والتعاون من أجل التعاون ، لا يعني شيئا . قل بدلا من ذلك انني متعصب للفعالية ” .

انه معنى الفعالية ، هو الذى يود وفد بلادى أن يعطيه للتعاون فيما بين الأفرقة والتعاون فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

وأود أن اختتم كلمتي بكلمة متفائلة في هذه الأيام التي نحتفل فيها بأسبوع التضامن مع ناميبيا وبيوم التضامن مع الشعب الفلسطيني . ان الحدث الكبير لهذا العام بالنسبة لافريقيا بشكل خاص ، هو دون شك ، حصول زمبابوى على الاستقلال . ان هذا الانتصار الهائل يعتبر بشيرا طيبا ، تحقق بفضل الجهود المشتركة للأمم المتحدة وللمنظمة الوحدة الافريقية ولجميع المنظمات المناهضة من أجل حرية وكرامة الانسان . ان هذا الانتصار يزيد من الأمل في انه سيكون ممكنا أن نرى يوما تسود فيه الحرية في الجنوب افريقي ، وتهب ريح الاستقلال على رأس الرجاء الصالح منتصرة على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى .

لقد كان لي الشرف في أن أحضر في نيسان / ابريل ١٩٥٨ المؤتمر الأول للبلدان الافريقية المستقلة في أكرا . كنا ثمانى دول ، وبعد اثنتين وعشرين سنة وهي ليست فترة طويلة ، في حياة قارة ، أصبحنا حوالي خمسين دولة ، أى ثلث أعضاء الأمم المتحدة . ان هذا من دواعي تفاؤل وفد بلادى الذى يأمل في أن تعتمد جمعيتنا بالاجماع مشروع القرار الذى قدمته المجموعة الافريقية .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أحيط الجمعية العامة علما ، بأن وفود

جيبوتي ، غينيا ، وملاوى قد أصبحت من بين متبني مشروع القرار A/35/L.29 . ولقد أصبح هذا المشروع تتبناه الآن خمسون دولة افريقية .

السيد بيترز (الكلمة بالفرنسية) : ان الدول التسع الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ترى ان ادراج هذا البند في جدول أعمال الجمعية ، الهدف منه هو تحديد معالم التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . ويجب علينا أن نقول ان مهمتنا قد أصبحت سهلة اليوم ، وذلك بفضل التقرير المفصل الذي قدمه الأمين العام طبقا للقرار ٣٤ / ٢١ .

ان العمل الذي تقوم به الدول الافريقية جنبا الى جنب لمواجهة المشاكل الخطيرة والمعقدة التي تواجه القارة الافريقية ، يستحق تأييد منظماتنا . اننا نلاحظ بعين الرضا الجهود التي تقوم بها الوكالات المتخصصة من أجل تعزيز وتدعيم مساعدتها لمنظمة الوحدة الافريقية وفي نفس الوقت ، فان ذلك سوف يسمح لمنظمة الوحدة الافريقية بأن تعمل طبقا لمبادئ وأهداف الأمم المتحدة .

ان الدول الأوروبية على يقين من انه يمكن حل المشاكل الافريقية عن طريق حلول افريقية تعدّها الدول الافريقية في حرية تامة وفي اطار منظمة الوحدة الافريقية ودون تدخل أجنبي . وبهذه المناسبة فان الدول التسع ترحب بمؤتمر القمة الاقتصادي الأول لتلك المنظمة المنعقد في لاغوس في ٢٨ و ٢٩ نيسان / ابريل من هذا العام .

وأؤكد مرة أخرى على تأييدنا للجهود التي تبذلها دول منظمة الوحدة الافريقية لدعم استقلالها الوطني على الصعيدين الاقتصادي والسياسي . ان الدول التسع على استعداد للتعاون كل التعاون مع جميع الدول الافريقية لدفع التنمية الاقتصادية . ويجب أن نذكر كمثلي لهذا التعاون توقيع الاتفاقية الثانية للومي التي تربط المجتمع الأوروبي مع الدول الافريقية في الكاريبي والباسفيكي . وفي هذا الخصوص فاننا مسرورون ان تم أخيرا ابرام اتفاق مع زمبابوى . ان التعاون بين الدول التسع ودول منظمة الوحدة الافريقية في اطار تعاون متبادل ، يؤكد التكافل المتزايد بين الدول والقارات في عالمنا المعاصر .

السيد كروما (سيراليون) (الكلمة بالانكليزية) : يود وفد بلادي أن يعبر عن امتنانه وتقديره للسيد الأمين العام لجهوده التي لا تكل للمعاونة في تحقيق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية .

وانا ما نظرنا الى المقومات الأساسية لكل من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، فسوف نكتشف وجوه تشابه وتماثل بين المنظمتين وجهودهما للتعاون الوثيق فيما بينهما وأن الهدف

واحد فيهما . أولا ، ان الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية تؤمنان بالحقوق الثابتة لجميع الشعوب في تقرير مصيرها ، وفي حقها في الحرية والمساواة والعدالة والكرامة . والمنظمتان تدركان مسؤولياتهما للاستفادة من الموارد البشرية والمادية لتقدم الشعوب من أجل الحرية والوحدة التي تتجاوز الاختلافات العرقية والوطنية ، كما انهما تصونان السلم والأمن الدولي . وباختصار فانه وفقا لميثاق منظمة الوحدة الافريقية فان :

” ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان يكفلان أساسا راسخا

للتعاون الايجابي والسلمي فيما بين الدول .”

ان الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية ، رغم احتلال جنوب افريقيا لناميبيا وابقائها على سياسة الفصل العنصري ، الا انهما حققتا تقدما كبيرا لتحرير القارة من جميع أشكال العنصرية والاستعمار ، وآخرها تحقيق الاستقلال لشعب ناميبيا . وتحقيق الاستقلال السياسي ، فان مهمتنا الكبرى وشاغلنا الكبير يتعلق الآن بحل المشاكل الاقتصادية التي تواجهنا في الوقت الحاضر ، انه تحد يتعاضم ويلقي بظلال الشك على وجاهة وسلامة استقلالنا السياسي .

ازاء هذه المصاعب الاقتصادية ، فان منظمة الوحدة الافريقية لأول مرة في تاريخها ، عقدت في بداية هذا العام في لاغوس بنيجيريا دورة استثنائية لرؤساء الدول والحكومات ، ولقد تمكن الأمين العام رغم شواغله من حضور هذه الدورة الاستثنائية . ولقد كرست تلك الدورة لبحث المشاكل الاقتصادية في افريقيا وتم اعتماد خطة لاغوس لافريقيا والاعلان الختامي للاغوس .

ان خطة عمل لاغوس هي محاولة من جانب الدول الافريقية المستقلة ، للاعتماد على نفسها لتنظيم تقدمها الاجتماعي والاقتصادي على أساس برنامج من الأولويات .

من أجل تنفيذ كل من خطة عمل لاغوس والبيان الختامي للاغوس ، فان تأييد وتعاون الأمم المتحدة سوف يكون مرغوبا فيه بصورة أكبر . ان الرئيس سياكا ستيفنسس ، عند ما خاطب الجمعية العامة في ٢٤ أيلول / سبتمبر هذا العام بوصفه رئيسا لمنظمة الوحدة الافريقية للدورة الحالية ، ناشد هذه المنظمة أن تقدم أكبر قدر من التأييد لمنظمة الوحدة الافريقية في عملها الشاق . ونحن على أبواب الثمانينات ، نجد أن القارة الافريقية تواجه مهمة هائلة ، هي إعادة البناء الاقتصادي . وكما قال رئيسي :

” . . . اذا كانت مجموعة الأمم هذه يمكن ألا تظل مجرد مؤسسة متحجرة من بدع صنع الانسان ، بل تبقى مؤسسة متجانسة قادرة على البقاء بحيوية وتتمشى مع عصرنا ” .
(A/35/PV.8, p.5)

يجب أن تستمر المنظمتان في تعاونهما من أجل تحقيق هدف الاكتفاء الذاتي الاقتصادي . هذا هو هدفنا للثمانينات ، وهو يواكب هدف الأمم المتحدة .

السيد لوزينسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) :

ان الاتحاد السوفياتي يقدر كل التقدير نشاط منظمة الوحدة الافريقية ، التي تعبر عن مصالح وتطلعات افريقيا المستقلة . وقد أسهمت بقدر كبير في تحرير القارة الافريقية من الاستعمار والعنصرية ، وأسهمت في دعم استقلال الدول الافريقية ، وفي زيادة التعاون الدولي ، وفي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين .

ان أحكام ميثاق المنظمة تعكس رغبة افريقيا في أن تترجم الى الواقع الملموس مبادئ السيادة ، والمساواة في الحقوق ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم الانحياز والتضامن مع كفاح الشعوب التي لا تزال تترزح تحت نير الاستعمار .

ان المؤتمر السابع عشر لرؤساء دول وحكومات اعضاء منظمة الوحدة الافريقية ، الذي عقد في تموز / يولييه الماضي ، اتخذ شعاره تعزيز التضامن والوحدة بين الدول الافريقية في كفاحها ضد العنصرية والاستعمار ، وتحرير القارة من آخر بقع الاستعمار والعنصرية ، والتنفيذ الكامل لاعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي اعتمد منذ ٢٠ عاما .

ان الاتحاد السوفياتي يؤيد تماما المبادرات السلمية للدول الافريقية الرامية الى اقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية ، وكذلك الجهود المبذولة من أجل تعزيز السلم والأمن في افريقيا وتصفية آثار الاستعمار .

اننا نؤيد تماما مطالب منظمة الوحدة الافريقية بضرورة فرض عقوبات ضد نظام بريتوريا العنصرى طبقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ، لرفضه تنفيذ القرارات الخاصة بمنح الاستقلال الكامل لناميبيا ، والقضاء على سياسة الفصل العنصرى . ان افريقيا تجتاز مرحلة حرجية ، ان الأوساط الامبريالية تعمل على زيادة التوتر في افريقيا ، وفي المناطق المجاورة ، وتتدخل في الشؤون الداخلية للدول الافريقية ، وتحاول جاهدة أن تيث الشقاق بين الدول الافريقية ، وأن تعقد العلاقات بينها وبين الدول الاشتراكية والتقدمية في العالم .

وبالنسبة للاتحاد السوفياتي ، وكما أعلن ليونيد بريجينيف أمين عام اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، ورئيس مجلس السوفيات الأعلى للاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فان بلدنا :

” لا تبحث عن أية ميزة خاصة في افريقيا أو في أية قارة أخرى . اننا نريد فقط أن يسود السلام والوفاق ، وأن تتمتع افريقيا بالحرية وبثرواتها ، وأن تستأصل جذور العنصرية والفصل العنصرى . وسوف تسير سياستنا المقبلة على هذا النهج ” .

عند انشاء منظمة الوحدة الافريقية في ١٩٦٣ ، أعلن رؤساء الدول أو الحكومات الافريقية ان منظمة الوحدة الافريقية تريد أن تدعم مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ، وأن تفسي بجميع الالتزامات التي يفرضها عليها الميثاق . ان التعاون الحالي بين منظمة الوحدة الافريقية والأمم المتحدة ، يتأكد في الكثير من الميادين ، ويسهم في تحقيق الأهداف النبيلة للمنظمتين .

واقناعا منه بأن استمرار هذا التعاون ودعمه يستجيب لمصالح الكفاح من أجل تصفية الاستعمار والعنصرية والفصل العنصرى ، وتعزيز الأمن والسلم ، فان الاتحاد السوفياتي ، كما فعل في الماضي ، سوف يستمر في محافل الأمم المتحدة في تأييد الجهود المبذولة من أجل الدفاع عن الاستقلال السياسي والاقتصادى لشعوب البلدان الافريقية ، ولتعزيز دورها الايجابي في الشؤون الدولية مستقبلا .

السيد شرويتز (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية يود أن يؤكد أنه يوافق تماما على مشروع القرار الخاص " بالتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية " .

ان الجهود المشتركة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ، أثبتت نجاحها بصفة خاصة ، في " تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة " الذي نحتفل بذكره العشرين هذا العام . ان تنفيذ المطالب الواردة في الفقرة الرابعة ، وهي تكثيف الجهود للقضاء النهائي على الاستعمار والعنصرية والفصل العنصري ، وكذلك زيادة المساعدة لحركات التحرر الوطني في ناميبيا وجنوب افريقيا ، يعتبر أمرا ملحا بصفة خاصة من أجل تحرير القارة الأفريقية . ان أنشطة منظمة الوحدة الأفريقية الرامية الى تعميق التعاون بين الدول والشعوب الأفريقية بهدف حل المشاكل الحادة لتلك القارة ، تحظى بتقدير كبير من الجمهورية الديمقراطية الألمانية . ان أهمية منظمة الوحدة الأفريقية تتزايد ، في ضوء الحركة العارمة لشعوب افريقيا من أجل تقرير المصير ، الوطني ، والسياسي والاقتصادي . ومع ذلك ، فانه لا يمكن أن نغفل أن ثمة دواعر تحاول المستحيل من أجل اضعاف قوة الوحدة الأفريقية المبنية على مناهضة الاستعمار ومناهضة الامبريالية .

ألا يدعوا الى الدهشة أن تلك الدوائر ، التي تريد أن تبقى على النظام العنصري في جنوب افريقيا من خلال مساعدة متعددة الأطراف ، والتي تجني أرباحا طائلة من استغلال الموارد البشرية والطبيعية في جنوب افريقيا وناميبيا ، والتي تسعى سعيا محمولا لزيادة عدد قواعدها العسكرية في افريقيا ، أليس من المدهش أن تتحدث عن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للشعوب والدول الأفريقية ؟ . ان هذا يجعل من الضروري أن تكون جميع الشعوب متيقظة .

ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تفهم تماما الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية كي تضع أنشطة المؤسسات عبر الوطنية في الدول الأفريقية تحت السيطرة والرقابة الوطنية ولكي توقف ممارسات الاستعمار الجديد . ان الجمهورية الديمقراطية الألمانية تؤيد جهود المنظمة الرامية الى اعادة هيكلة العلاقات الاقتصادية الدولية على أساس من المساواة والديمقراطية .

ان ارادة الشعوب الافريقية لاستئصال بقايا الاستغلال والقمع الاستعماري ولتحديد
تتميتها في جود من السلم والأمن بعيدا عن التدخل الخارجي ، أمر تسانده بلادى كل المساندة .
وفي الواقع فان السيد اريك هونيكر الأمين العام للجنة المركزية لحزب الوحدة الاشتراكي لألمانيا
ورئيس مجلس الدولة للجمهورية الديمقراطية الألمانية ، قد أعلن مرة أخرى في رسالة تحية الى مؤتمر
القمة السابع عشر لمنظمة الوحدة الافريقية ، عن استعداد الجمهورية الديمقراطية الألمانية " لتدعيم
وتعميق أوسع لعلاقات التعاون الودى والمثمر مع الدول الافريقية " .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : سوف تأخذ الجمعية الآن مقررا بشأن مشروع القرار

الوارد في الوثيقة A/35/L.29 and Add.1 ، الذى تقدمت به . دولة افريقية .

ان تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآمار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار وارد في

الوثيقة A/35/738 .

فاذا لم يكن هناك اعتراض ، فسوف أعتبر أن الجمعية العامة تعتمد مشروع هذا القرار .

اعتمد مشروع القرار A/35/L.29 and Add.1 (قرار ١١٧/٣٥) .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد أعربت أربعة وفود عن رغبتها في شرح مواقفها

بالنسبة لهذا القرار . وسوف أعطيها الكلمة الآن .

السيد بيترز (لكسمبرغ) (الكلمة بالفرنسية) : رغم أن الدول التسع الأعضاء في

الاتحاد الاقصادى الأوروبى قد اشتركت في اتفاق الرأى بشأن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.29

and Add.1 ، الا أن لديها بعض التحفظات بشأن مضمونه . فهي تود أن تؤكد مرة أخرى وجهة

النظر القائلة بأنه لا يتعين على الجمعية العامة أن توافق من ناحية المبدأ على قرارات اتخذت

في محافل غير الأمم المتحدة .

السيد تيروت (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : ان فرنسا لم تعترض على اتفاق الرأى

بشأن مشروع القرار A/35/L.29 . ومع ذلك ، أود أن أوضح أنه لو أن النص طرح للتصويت ما كان

من الضرورى على وفد بلادى أن يصوت لصالحه .

وبالإضافة الى التحفظات التي عبر عنها ممثل لكسمبرغ نيابة عن الدول التسع الأعضاء فـي الاتحاد الأوروبي ، فاني أود أن أضيف أنه من الصعب علينا أن نلاحظ "بارتياح" أو أن "نوافق" على جميع القرارات والتوصيات والمقترحات التي وردت في ختام اجتماع نيروبي . ان تلك القرارات والتوصيات والمقترحات تؤكد في الواقع دور جهاز لا نعترف بكفاءته ، وهو يعطي لبعض الحركات التي لا تمثل دولا ذات سيادة دورا لدينا تحفظات بشأنه من حيث المبدأ ، كما أنها تقود الأمم المتحدة الى أن تساهم بطرق متعددة باعانات مالية لمنظمة الوحدة الافريقية . ولا بد من أن نقول اننا نقدر كثيرا منظمة الوحدة الافريقية . فمنذ نشأتها فقد لعبت دورا بارزا في عملية توحيد وتتميم افريقيا .

ولكن يبدو أنه مما يتناقض مع قواعد ممارسة الميزانية السليمة ، أن نطلب من أمانة الأمم المتحدة أن تستجيب لجميع طلبات المساعدة لأمانة منظمة الوحدة الافريقية . ماذا ستكون النتيجة اذا ما تمت مثل هذه الاجراءات من قبل مؤسسات أخرى خارجة عن منظمنا ؟ ولذلك فان لدينا تحفظات بشأن الاجتماع الذي سوف يعقد تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف في نيسان / ابريل ١٩٨١ . ومع ذلك ، فان وفد فرنسا لا يمكنه الموافقة على المبارات الواردة في الديباجة والتي يتضمنها الفصل السابع من ميثاق المنظمة .

ومن الطبيعي ، فانه يجب عدم اساءة فهم ملاحظاتي ، فان فرنسا تفهم الدور الايجابي الاساسي الذي تلعبه منظمة الوحدة الافريقية . وبهذه المناسبة أود أن أعبر مرة أخرى عن تقديرنا للسيد كودجو الأمين العام لتلك المنظمة .

وبهذه الروح ، فان خطة العمل التي أقرت في مؤتمر قمة لاغوس ، في رأينا ، تعتبر ذات أهمية كبيرة وخاصة لأنها تتماشى مع أهداف التعاون الذي أقامته فرنسا والاتحاد الاقتصادي الأوروبي مع البلدان الافريقية .

وعلاوة على ذلك ، فان وفد بلادي يشارك القلق الذي أبداه متبنو مشروع القرار فيما يتعلق بالحاجة الى تنمية التطور الاقتصادي والاجتماعي للدول الافريقية . وان فرنسا من جانبها ، سوف تواصل الاسهام في برامج المساعدة الاقتصادية لبعض تلك الدول . ان بلادي سوف لا تدخل

وسما ، كما برهنت على ذلك أخيرا ، في مساعدة الدول الافريقية التي كانت ضحية كوارث طبيعية وغيرها . وأخيرا ، فان فرنسا سوف تهتم بصفة خاصة بالمشكلة الأساسية المتعلقة باللاجئين والتي أكدت عليها اليوم وفود كثيرة .

الآنسة فورت (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادي يؤيد بطبيعة الحال التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية . وفي الواقع ، فان حكومة بلادي تعمل على الاحتفاظ بالتعاون الوثيق مع تلك المنظمة ، وذلك فاننا تقليديا قد أيدنا قرارات الجمعية بشأن هذا الموضوع .

ومع ذلك ، فانه ينبغي عليّ أن أسجل أن وفد بلادي لا يقبل أن يكون هناك في الوقت الحالي موقف يترتب على " أعمال عدوانية " بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا التعبير في المادة ٣٩ من الميثاق . كذلك ، فان وفد بلادي لديه تحفظات على بعض فقرات المنطوق الأخرى .

السيدة نيوسوم (الولايات المتحدة الامريكية) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحو لي أن أنتهز هذه الفرصة لكي أبرز احترام حكومة بلادي العميق لمنظمة الوحدة الافريقية ولأعبر عن تقديرنا لجهودها في مجالي التعاون السياسي والاقتصادي . اننا نرحب بالتعاون المستمر فيما بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية دعما للمبادئ التي قامت عليها المنظمتان وبشأن قضايا هامة تهتم بها كلاهما . ومؤخرا ، فان العمل المشترك من جانب الأمم المتحدة وهيئة الأمم المتحدة لحقوق الانسان ومنظمة الوحدة الافريقية من أجل الدعوة الى عقد مؤتمر بشأن اللاجئين الأفارقة ، يبرز الاهتمام المتبادل لهذه المنظمات والدور التكميلي الذي يمكن لها أن تلعبه في علاج هذه المشكلة ومشكلات ملحّة أخرى .

ورقم سرورنا بالانضمام الى اتفاق الرأى بشأن القرار المعروض علينا اليوم ، فان حكومة بلادي لديها تحفظات بشأن بعض جوانب هذا القرار .

وفيما يتعلق بالفقرة التاسعة من الديباجة والفقرة الثامنة من المنطوق ، فان موقف الولايات المتحدة من القرارات التي اعتمدها الدورة الاستثنائية السادسة معروف جيدا وما زال كما هو لم يتغير . وبالإضافة الى ذلك ، فلا بد أن نتحفظ على الفقرة الثالثة عشرة من الديباجة والفقرة

الثامنة عشرة من المنطوق . ونحن نعتقد أن تزايد اضعاف الصبغة السياسية على الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ، يقوض فاعليتها عند اضطلاعها بالمهام الفنية والانسانية التي أنشئت من أجلها . ولذلك ، فإننا نعتقد أن الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، يجب أن توفر المساعدة لشعوب افريقيا وليس لحركات التحرير كمنظمات . وأخيرا ، فإن الاشارة الى " أعمال العدوان " في الفقرة التاسعة من المنطوق لا يمكن أن تتال من اختصاص مجلس الأمن ممارسة لمسؤولياته بمقتضى المادة ٣٩ من الميثاق .

ونحن نأمل في أن مشاورات مسبقة سوف تجرى في العام القادم حتى نتمكن من تأييد هذا القرار دون تحفظات .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ٠٠